الجهود الدولية المعاصرة لإصلاح الأمم المتحدة

د/ محمود السيد حسن داود(*)

مقدمـــة

عقب انتهاء الحرب الباردة، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام العالمى الجديد بدا تراجع الأمم المتحدة عن أداء دورها واضحا فى حفظ السلم والأمن الدوليين، ولقد ظلت الأمم المتحدة تتراجع عن أداء هذا الدور حتى أفصح الأمين العام للأمم المتحدة الحالى نفسه عن ضرورة القيام بإصلاحات ضرورية وجذرية فى هذه المنظمة، وفى مختلف المجالات، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ومع تعرض السلم والأمن الدوليين فى هذه الفترة لتحديات عديدة، وتصاعد تهديدات نظام الأمن الجماعى، وانتهاك مقاصد الأمم المتحدة، وانتشار ظاهرة الإرهاب، لم تعد الدعوة إلى الإصلاح قاصرة على وجهة نظر الأمين العام لهذه المنظمة السيد كوفى عنان، بل شاركه فى الدعوة إليها عديد من القادة والزعماء والقانونيين والسياسيين(١).

وفى أكثر من هذا نستطيع أن نؤكد فى ضوء الصخب الهائل الذى دار بعد العدوان الأمريكى على العراق فى مارس ٢٠٠٣، أنه إن كان هناك من شىء يتفق عليه كل من المؤيدين والمعارضين لموقف الأمم المتحدة من هذا العدوان، فهو أن المنظمة بحاجة إلى إصلاح وتطوير. فالولايات المتحدة نفسها و حلفاؤها الذين أيدوا الحرب ضد العراق يدعون إلى إصلاح الأمم المتحدة وتطويرها، لأنها فى زعمهم فشلت فى الموافقة على اتخاذ إجراء صارم ورادع ضد نظام صدام حسين. أما معارضو الحرب فقد استاءوا أيضا من الأمم المتحدة وطالبوا بإصلاحها وتطويرها لفشلها فى إيقاف العدوان الأمريكى على العراق.

(*) أستاذ القانون الدولى العام المساعد - كلية الشريعة والقانون بدمنهور - جامعة الأزهر.

(١) من هؤلاء القادة والزعماء السياسيين على سبيل المثال الرئيس جاك شيراك، حيث أكد فى خطابه الذى ألقاه فى الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة والتى بدأت فى سبتمبر ٢٠٠٣، الحاجة الماسة إلى إصلاح الأمم المتحدة، وبصفة خاصة الحاجة إلى توسيع العضوية فى مجلس الأمن كى تتناسب العضوية فيه التى وقفت عند حد الخمسة عشر عضوا مع العضوية فى الأمم المتحدة التى وصلت إلى مائة وواحد وتسعين عضوا.

ومن هنا بات من المهم دراسة هذه المسألة الخاصة بإصلاح الأمم المتحدة، وحتى نقف على أبعادها يلزمنا أن نبين مظاهر التدهور فى حياة الأمم المتحدة وخاصة فى الفترة الأخيرة بعد انتهاء الحرب الباردة، ثم نقف على مدى ضرورة الإبقاء على منظمة الأمم المتحدة ، وإذا كان بقاؤها ضروريا فما هى ملامح مشروع الإصلاح الذى يمكن أن تنهض على أساسه الأمم المتحدة . وأخيرا ، ينبغى الوقوف على نتائج الجهود التى قدمت لإصلاح الأمم المتحدة، وهذا ما سنتناوله فى المباحث التالية :

المبحث الأول : مظاهر التدهور فى حياة الأمم المتحدة .

المبحث الثانى : مدى قدرة الأمم المتحدة على البقاء فى الحياة الدولية .

المبحث الثالث : ملامح الجهود الدولية فى إصلاح الأمم المتحدة .

المبحث الرابع : العقبات القائمة أمام إصلاح الأمم المتحدة .

وأخيرا أسأل الله تعالى أن يرزقنا التوفيق والرشاد، وأن يلهمنا الهدى والصواب، إنه ولى ذلك والقادر عليه ، وأصلى وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين .

المبحث الأول

مظاهر التدهور فى حياة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة

الناظر إلى الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة، وعلى وجه التحديد فى بداية العقد الأخير من القرن الماضى، يجد أن تدهورها وتراجعها عن أداء دورها بدا واضحا وبارزا، ونستطيع أن نقف على مظاهر هذا التدهور من خلال موقفها من القضية الفلسطينية بعد انتهاء الغزو العراقى للكويت الذى حدث فى أغسطس ١٩٩٠، والقضية الأفغانية التى دارت أحداثها بعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والعدوان الأمريكى على العراق الذى حدث فى مارس ٢٠٠٣.

١- القضية الفلسطينية بعد انتهاء الغزو العراقى للكويت

وفى هذه الأثناء كان الأمل يراود العالم العربى والإسلامى فى حل القضية الفلسطينية على غرار ما تم فعله فى القضية العراقية الكويتية، وهذا ما وعد به النظام الدولى الراهن، خاصة وأن العدوان الإسرائيلى على الأراضى الفلسطينية إذا ما قورن بالعدوان الأمريكى على العراق نجده صارخا وواضحا، وفى نفس الوقت نجد العدوان الإسرائيلى عدوانا قديما يرجع إلى أكثر من نصف قرن فى الوراء، أو يرجع إلى تاريخ قيام الدولة الإسرائيلية نفسها، بينما فى القضية الكويتية العراقية اتخذ قرار استخدام القوة من جانب الأمم المتحدة لرد العدوان العراقى فى أقل من أربعة شهور[١].

ولكن ما إن انتهت القضية العراقية الكويتية حتى أصيب النظام الدولى بانتكاسة

(٢) حول ما اتخذته الأمم المتحدة بصدد الغزو العراقى للكويت "حرب الخليج الثانية" يراجع:

-Paul tavernier , La Guerre du Golfe: Quelques aspects de l application du droit des conflits armes et des droit humanitaire , AFDI , 1984- XXX, P . 43, ì - Henri Meyrowitz, La Guerre du Golfe et le droit des conflits armes . RGDIP , 1992, P.551, ì..- les aspects Juridique de la crise et de la guerre de golfe , Sous la 39 de Brigitte STERN , Centre de droit international , Actes du colloque des 7et 8 Juin 1991, Cahiers Internationaux 6, Montchrestien Paris , P. 187, ì.. - Marcel Merle , La crise du golfe et le nouvel ordre international , Economica Paris 1991, P.21, ì

شديدة، أو ردة أكيدة حيال القضية الفلسطينية ، وبدلا من أن يلجأ إلى إجراءات الأمن الجماعى أيضا لتطبيق قرارات الشرعية الدولية ضد إسرائيل ، أو على الأقل لتطبيق القرار رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ٢٢ من نوفمبر ١٩٧٦ والذى يتضمن ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى التى احتلتها فى النزاع العربى الإسرائيلى عام ١٩٦٧ ، أو ضرورة العودة إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، إذا به يلجأ من جديد إلى ما كان عليه الحال قبل مولد هذا النظام ، ويعود إلى طريق التسوية السياسية بين الطرفين، والتى تطول حبالها ، ويكثر التنازلات فيها من الطرف الضعيف أمام الطرف القوى ، ويمثل هذا الوضع على هذا الأساس أهم مظاهر التدهور فى حياة الأمم المتحدة[١].

٢ـ القضية الأفغانية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

إذ بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية فى إعلان ما أسمته بالحرب ضد الإرهاب ، ولم تمض أسابيع قليلة حتى بدأت بالحرب على أفغانستان فى السابع من أكتوبر من نفس العام ، أى قبل مضى شهر واحد على أحداث سبتمبر، دون أن تلجأ إلى مجلس الأمن لتطالب باتخاذ إجراءات قمع عسكرية ، أو للحصول على تصريح قانونى باستخدام القوة العسكرية ضد أفغانستان أو بالأحرى حركة طالبان، وتجاوزت بذلك الأمم المتحدة، واعتبرت أن العمل العسكرى أمر يخصها وحدها، وعلى الرغم من أن مجلس الأمن قد عقد جلسات عديدة أثناء هذه الأزمة إلا إنه لم يكن له أى دور فى هذا العمل العسكرى، ولم ينشغل بعد ذلك إلا بأمرين هما :

الأمر الأول : تقديم الغطاء السياسى الدولى للنظام الذى أعدته الولايات المتحدة الأمريكية وهو نظام " ما بعد طالبان " ، وذلك من خلال مؤتمر " بون" الذى عقد تحت مظلة الأمم المتحدة ، وتدعيما له أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٣٨٣ مرحبا بالاتفاق

(١) يراجع بحثنا حول : نظام الهيمنة الأمريكية والقضايا القانونية الدولية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٠ـ٤٢ .

الذى تم التوصل إليه فى مؤتمر " بون " ووقعته الفصائل الأفغانية، وبدا ارتياح المجتمع الدولى لهذا الاتفاق واستعداده لتعزيز المصالحة الوطنية والمعاونة على وضع نهاية لاستخدام القوة ضد أفغانستان، وإعادة بنائها وإعمارها.

الأمر الثانى : تشكيل قوة دولية للمحافظة على استقرار الأوضاع الأمنية فى أفغانستان، وتدعيما لذلك أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٣٨٦ مرحبا بخطاب وزير الخارجية البريطانى الذى تضمن استعداد بريطانيا لتولى قيادة القوة الدولية العاملة فى أفغانستان، ، ودعا الدول للإسهام فى هذه القوة للعمل فى إطار من التنسيق والتشاور مع السلطة الانتقالية فى أفغانستان ، وتقديم المساعدة الضرورية واللازمة لهذه السلطة من أجل إيجاد قوة أفغانية جديدة .

وبناء على ذلك يتضح لنا أن الأمم المتحدة قد تراجعت عن دورها المطلوب فى إدارة نظام الأمن الجماعى الدولى ، بل وتقاعست عن توجيه أية انتقادات إلى الإدارة الأمريكية سواء من حيث مشروعية الحرب أو من حيث أنواع الأسلحة المستخدمة أو ضحايا الأعمال العسكرية من المدنيين ، أو كيفية معاملة المعتقلين الذين تم أسرهم خلال الحرب وترحيلهم إلى القاعدة الأمريكية فى " جوانتانامو" ، أو خرق اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ حيث قامت بارتكاب بعض المجازر والمذابح ضد المتهمين بانتمائهم إلى نظام " طالبان " أو إلى تنظيم القاعدة، وهذا يدخل فى عداد جرائم الحرب ، كما أنها رفضت اعتبار الأسرى والمحتجزين لديها من قبيل أسرى الحرب ، على الرغم من تأكيد الصليب الأحمر أنهم أسرى بالفعل ، وعاملتهم معاملة سيئة لا تليق بآدميين ، [١] وتقاعس الأمم المتحدة بهذا الشكل وعدم جرأة مجلس الأمن على مناقشة كل هذه المخالفات يعد من أهم مظاهر تدهور الأمم المتحدة فى هذه الآونة الأخيرة [٢].

---

(١) د حسن نفعة ، انهيار نظام الأمن الجماعى ، السياسة الدولية ، العدد ١٦١ ، يوليو ٢٠٠٥ ، المجلد ٤٠ ، ص ٥٩ ، ٦٠ .

(٢) يراجع بخصوص عدم مشروعية الاستخدام الأمريكى للقوة المسلحة ضد أفغانستان فى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ، د. محمد صافى يوسف ، مدى مشروعية لجوء الدول إلى التدابير العسكرية لمكافحة الإرهاب الدولى ، مع إشارة خاصة للاستخدام الأمريكى للقوة المسلحة ضد أفغانستان فى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ ، القاهرة ، ص ١٠٣ وما بعدها .

٣- العدوان الأمريكي على العراق مارس ٢٠٠٣

ما إن فرغت الولايات المتحدة من حربها ضد أفغانستان حتى بدأت تعد للحرب على العراق في إطار " الحرب على الإرهاب " أيضا، وفي البداية تعمد الرئيس " بوش " توجيه قائمة اتهامات طويلة للنظام العراقي لا تركز على قضية أسلحة الدمار الشامل وحدها ، وإنما تتسع لتشمل كل شيء ، بدءا بانتهاك حقوق الإنسان وانتهاء بسرقة الممتلكات الكويتية، وهو ما اعتبره المراقبون دليلا قاطعا على أن الهدف هو إزاحة النظام وليس مجرد التأكد من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل [١]، وبعد أن كالت الولايات المتحدة للعراق هذه الاتهامات إذا بها تفاجئ العالم كله بتحديد مهلة قصيرة من نفسها لا تتجاوز ثمان وأربعين ساعة لكي يتخلى الرئيس العراقي صدام حسين عن الحكم في العراق، وذلك بعد أن ادعت أن العراق لم يستجب لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ الصادر في ٨ من نوفمبر ٢٠٠٢ [٢] بشأن نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وفشلت في استصدر قرار آخر يبيح لها استخدام القوة ضد العراق .

وقبل أن تنتهي المهلة السابقة إذا بالعالم كله يفاجأ بهذه الفجيعة الكبرى الممثلة في العدوان الأمريكي على العراق، حيث وجهت الضربات المتتالية والمتوالية ليلا ونهارا على معظم المدن العراقية، وذلك دون سبب شرعي أو مسوغ قانوني، ولا نستطيع أن نصف هذه الضربات أو نكيفها إلا بكونها جريمة ضد السلام في ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي جرى اعتمادها في روما بتاريخ ١٧ من يوليو ١٩٩٨ [٣]، أو جريمة عدوان أمريكي جديد على العراق، بل وتبلغ أقصى درجات العدوان [٤]، وذلك في ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣١٤ الصادر في ١٤ من

---

(١) د. حسن نفعة، انهيار نظام الأمن الجماعي، السياسة الدولية ، العدد ١٦١ يوليو ٢٠٠٥، المجلد ٤٠ ، ص ، ٦٠

(٢) يراجع حول هذا القرار د. أحمد الرشيدي ، العراق والشرعية الدولية : قراءة في دلالات وسياق القرار ١٤٤١ ، السياسة الدولية ، عدد رقم ١٥١ ، يناير ٢٠٠٣ ، ص ١١٦ وما بعدها .

(٣)- حول هذه المحكمة الجنائية الدولية يراجع شريف عتلم ، هل يتحقق الحلم في عدالة جنائية دولية دائمة؟ مجلة الإنساني ، العدد ٢١ ، صيف ٢٠٠٢ ص ٣٤ وما بعدها .

(٤)- يراجع في ذلك مؤلف أ.د. إبراهيم العناني ، عن المحكمة الجنائية الدولية ، دار النهضة العربية ، ط عام ٢٠٠٢م.

ديسمبر ١٩٧٤ والخاص بتعريف العدوان [١]، وقد تضمن هذا القرار بيان أن العدوان هو " استخدام القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو وحدتها الإقليمية أو استقلالها السياسى أو بأية طريقة أخرى لا تتفق وميثاق الأمم المتحدة " .

ومن يطالع ميثاق الأمم المتحدة يشعر بمخالفة هذه الهجمات الأمريكية الصارخة للمادة ٢ / ٤ منه والتى تجعل حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية حظرا عاما وشاملا ، بل ويمتد الحظر حتى إلى مجرد التهديد باستخدام القوة فى العلاقات الدولية، ولا يستثنى من هذا الحظر العام إلا حالتين :

الحالة الأولى هى حالة الدفاع الشرعى طبقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، على أساس أنه لا يعقل أن تقف الدولة المعتدى عليها مكتوفة الأيدى عند وقوع العدوان.

والحالة الثانية : هى حالة الأمن الجماعى طبقا للفصل السابع من الميثاق، والتى تعنى استخدام القوة من قبل مجلس الأمن ضد أى عدوان يمثل حالة من حالات تهديد السلم أو الإخلال به أو حالة من حالات العدوان [٢].

ومن الواضح أن استخدام القوة اليوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق فيما يعرف بحرب الخليج الثالثة لم يتوافر بشأنها أى من هاتين الحالتين ، فلم يبق إلا كونها جريمة عدوان أمريكى صارخ على العراق [٣]، وبهذا العدوان يضرب النظام

(١) حول الجهود المبذولة لتعريف العدوان مع تحليل قانونى لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بتعريف العدوان رقم ٣٣١٤ الصادر عام ١٩٧٤ يراجع : رسالتنا للماجستير حول : مبدأ حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية ، دراسة مقارنة بين القانون الدولى العام والشريعة الإسلامية ، مقدمة إلى كلية الشريعة والقانون بالقاهرة عام ١٩٩٣ ، ص ٢٢٥ وما بعدها . كما يراجع حول هذا التعريف :

Daniel Colard, Jean-Fran?ois Guihaudis : Le droit de la securite internationale, Collection droit-Sciences Economique , masson , Paris 1987, p.28.

2 - Daniel Colard, Jean-Fran?ois Guihaudis : Le droit de la securite internationale, Collection droit-Sciences Economique , masson , Paris 1987, p.87 , i..

(٣) حول حرب الخليج الثالثة ومشروعية استخدام القوة يراجع : د. شريف بسيونى ، الحرب الأمريكية فى العراق : مشروعية استخدام القوة ، السياسة الدولية ، العدد ١٥١ ، يناير ٢٠٠٣م ، ص ٨وما بعدها .

الأمريكى بالقانون الدولى عرض الحائط بل ويعيد المجتمع الدولى إلى الوراء كثيرا حيث قانون الغاب أو قانون الذئاب .

ومع هذا العدوان الأمريكى الصارخ تتغيب الأمم المتحدة عن إدارة الحياة الدولية، ويبدو غيابها واضحا فى موضعين :

الموضع الأول : أنها تغيبت حين تصرفت الولايات المتحدة بعيدا عنها، ولم تستصدر قرارا مناسبا لها من مجلس الأمن ، وذلك لوجود بعض الدول المعارضة لها والتى تملك أيضا حق الفيتو فى مجلس الأمن مثل فرنسا ، ومن هنا فإن هذه الحالة لا تتشابه البتة مع حالة حرب الخليج الثانية ، والتى تجمعت فيها القوى الدولية لرد عدوان العراق بعد احتلاله لشقيقته الكويت ، حيث كان لذلك ما يبرره فى الواقع وما يسوغه ويقوم عليه من قرارات الشرعية الدولية الصادرة من مجلس الأمن .

الموضع الثانى : أن الأمم المتحدة تغيبت تماما أيضا ووقفت مكتوفة الأيدى تنعى نفسها وتندب حظها إزاء موقفها من هذا العدوان الأمريكى، حيث كان يجب على مجلس الأمن فى هذه الحالة أن يجتمع فورا ليمارس سلطاته المخولة له فى الفصل السابع من الميثاق [١]،ليقرر حالة العدوانه بناء على دعوة الدولة المعتدى عليها أو بناء على دعوة أية دولة أخرى ، أو حتى بناء على تنبيه الأمين العام المجلس الأمن إلى ذلك العدوان، ثم يجب عليه أيضا بعد ذلك أن يمارس اختصاصاته المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، والتى من أهمها اتخاذ التدابير المؤقتة ، ثم التدابير غير العسكرية، وإذا لم تفلح هذه التدابير فى إيقاف المعتدى وردعه ، فمن الواجب بعد ذلك أن يلجأ إلى التدابير العسكرية وذلك وفقا للمادة ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة [٢]، وحيث إن العدوان

(١) حول سلطات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق يراجع بالتفصيل فى :
Yann kERBRAT : La Reference au Chapitre VII de la Charte des Nations - Unies dans les Resolutions a caractere humanitaire du Conseil de Securite , Preface de Mario Bettati, LGDJ , 1995, P.9 , - Philippe WECKEL , Le Chapitre VII de la Charte et son aplication par le Conseil de Securite , AFDI, 1991 , XXXVII , Paris P. 165, i..

(٢) يراجع فى بيان التدابير التى يمكن أن يتخذها مجلس الأمن رسالتنا للماجستير حول : مبدأ حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية ، دراسة مقارنة بين القانون الدولى العام والشريعة الإسلامية ، مقدمة إلى كلية الشريعة والقانون بالقاهرة عام ١٩٩٣ ، ص ٣٤٣ وما بعدها.

لا يزال قائما ، ويزداد يوما بعد يوم، فهل يمكن لمجلس الأمن أن يقوم باتخاذ هذه التدابير ؟ أعتقد أن الإجابة على ذلك بالنفى القاطع والأكيد ، وذلك لأن القرار الذى يجب أن يتخذه مجلس الأمن للقيام بأعمال الردع ضد العدوان الأمريكى ، يجب أن تصوت عليه الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وهذا أمر مستحيل، إذ لا يعقل أن تصوت دولة مثل الولايات المتحدة المعتدية ضد نفسها.

وهذا عيب خطير وثغرة قاتلة وقع فيها ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك حينما بين فى م٢٧/ ٢ (١) أن الدولة تمتنع جبرا عن التصويت فى مجلس الأمن إذا كانت طرفا فى النزاع ، وكان من الواجب أن يمتد هذا الحكم إلى سائر القرارات الدولية المتعلقة بكل النزاعات ، دون التفرقة بين القرارات الخاصة بالحلول السلمية للمنازعات الدولية والواردة فى الفصل السادس من الميثاق ، وبين تلك القرارات المتعلقة باتخاذ إجراءات القمع ورد العدوان والواردة فى الفصل السابع من الميثاق، لكن نص م ٢٧/ ٢ خرجت على هذا المنطق العادل وجعلت الامتناع الجبرى عن التصويت فى مجلس الأمن خاص بتطبيق الفصل السادس من الميثاق فقط والذى يدور حول الوسائل السلمية للمنازعات الدولية ، وأخذ الميثاق بهذا الحكم يجعل من المستحيل اتخاذ إجراءات القمع ضد إحدى الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، لأنه لا يمكن أن توافق إحدى هذه الدول صراحة على هذا الإجراء (٢) .

وبناء على ذلك فإن مجلس الأمن فى جلساته التى عقدت أثناء العدوان لم يناقش أيا من هذه المسائل أو تلكم الإجراءات اللازمة لرد العدوان، بل راح يناشد أطراف

---

(١) تنص م ٢٧ / ٢ على أنه " تصدر قرارات مجلس الأمن فى المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه ، يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة ، بشرط أنه فى القرارات المتخذة تطبيقا لأحكام الفصل السادس والفقرة الثالثة من المادة ٥٢ يمتنع من كان طرفا فى النزاع عن التصويت ".

(٢) Jean-Pierre COT , Alain PELLET : La charte des Nations Unies , Preface de Javier PEREZ de CUELLAR, ECONOMICA , Paris 1991, P.504 , 505

كما يراجع رسالتنا للماجستير حول : مبدأ حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية ، دراسة مقارنة بين القانون الدولى العام والشريعة الإسلامية ، مقدمة إلى كلية الشريعة والقانون بالقاهرة عام ١٩٩٣ ، ص ٣٧٠ وما بعدها .

النزاع بمعاملة الأسرى والمدنيين وفقا لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩، والبروتوكولين الملحقين بها عام ١٩٧٧، وعندما فكر فى العراق ودوره المطلوب، راح يفكر فى عراق ما بعد الحرب، كيف تتم إدارتها أو حكمها، وكيف يعاد بناؤها، دون أن يتعرض لمن هدمها حتى بإدانة العدوان.

لكن إذا لم يستطع مجلس الأمن معالجة هذا العدوان الغاشم وتخلى عن دوره المنوط به وفق ميثاق الأمم المتحدة، فإنه كان الممكن أن تقوم بالدور نفسه الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك فى ضوء قرار " الاتحاد من اجل السلم " والذى اتخذته فى الثالث من نوفمبر عام ١٩٥٠، والذى بناء عليه تستطيع الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضا أن توصى باتخاذ الإجراءات الجماعية فى الحالة التى لا يكون فيها مجلس الأمن قادرا على اتخاذ هذه الإجراءات من أجل حفظ وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما[1]، ولكن لم تتحرك الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضا ولم تقم بعمل شيء، وبذلك غابت الجمعية العامة للأمم المتحدة تماما كما غاب مجلس الأمن.

ونعتقد أن غياب الأمم المتحدة بهذا الشكل فى ظل نظام الهيمنة الأمريكية يعد سابقة خطيرة، ويتضمن مؤشرا كبيرا انهيار هذا النظام الأمريكى ومعه منظمة الأمم المتحدة أيضا.

وفى ضوء مظاهر التدهور هذه للأمم المتحدة كان من الطبيعى أن يكون التعبير الدارج على ألسنة المسئولين الأمريكيين، أنهم بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ليسوا فى حاجة للحصول على إذن مسبق من أحد للدفاع عن أنفسهم

(١) ALFERED VON VERDROSS: Idees directrices de l Organisation des Nations Unies - , Recueil des Cours , 1953, II , Tomme 83 , P.63, 64.. - Daniel Colard, Jean-Fran?ois Guihaudis : Le droit de la securite internationale, Collection droit-Sciences Economique , masson , Paris 1987, p.126, i.

كما يراجع رسالتنا للماجستير حول : مبدأ حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية، دراسة مقارنة بين القانون الدولى العام والشريعة الإسلامية، مقدمة إلى كلية الشريعة والقانون بالقاهرة عام ١٩٩٣، ص ٣٧٠ وما بعدها.

ومصالحهم القومية ، بل ومبالغة فى هذا الوضع ، أباحت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها حق عدم الالتزام بالاتفاقيات الدولية وذلك بانسحابها أو رفضها التوقيع عليها ، وكأنها بذلك تمتلك وثيقة إعفاء حيال هذه الاتفاقيات التى تريد أن تلتزم بها الدول الأخرى [1]. وفى ذلك تدهور كبير يكاد يصل إلى درجة الانهيار للنظام الدولى عامة أو الأمم المتحدة خاصة . ومن هنا يثور التساؤل الخاص بالأمم المتحدة حول مدى قدرتها على البقاء ، وهل لازال استمرارها يعد ضرورة فى الحياة الدولية ، أم أن ما حدث من مظاهر التدهور والانهيار السابقة كفيلة بأن تعصف بها وبكل أجهزتها .

(١) عبد الرحمن عبد العال، مستقبل التنظيم الدولى وسبل حماية المصالح العربية، السياسة الدولية، العدد ١٥٤ ، أكتوبر ٢٠٠٣، المجلد ٣٨ ، ص ٥١ ، ٥٢

المبحث الثانى

مدى قدرة الأمم المتحدة على البقاء فى الحياة الدولية

حول مدى قدرة الأمم المتحدة على البقاء والاستمرار، وكون وجودها يعد أمرا ضروريا فى الحياة الدولية أم لا، ينبغى فى بيان ذلك ألا نقف عند حد بعض القضايا التى فشلت فيها الأمم المتحدة كالقضية الفلسطينية، والقضية العراقية الأمريكية، وإنما يجب أن ننظر إلى الأمم المتحدة من كل زواياها، وأن نأخذ فى الاعتبار الإنجازات التى حققتها على مستوى العام، وعندما ننظر إلى الأمم المتحدة هذه النظرة الشمولية يمكن أن يكون الحكم صائبا.

والناظر إلى الأمم المتحدة يجد أنها وإن فشلت فعلا فى معالجة بعض القضايا الدولية المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، إلا إنها حققت كثيرا من الإنجازات الضخمة على مستوى العالم كله، ومن هذه الإنجازات أنها لعبت دورا كبيرا فى إنهاء الاستعمار فى أكثر من ستين دولة، وساهمت فى الحفاظ على السلم فى عالم متخم بالأسلحة وبالأزمات المعقدة وراقبت وكالتها للطاقة المشئات النووية فى ما يقرب من ٩٠ دولة، كما لعبت الدور الأساسى فى وضع العشرات من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ومنها اتفاقيات حقوق الطفل والمرأة، والقضاء على التمييز العنصرى، ومناهضة التعذيب، والإبادة الجماعية، وحقوق الأقليات وغير ذلك. كما حققت بعض الإنجازات، فى مجال التنمية الاقتصادية فى كافة أرجاء العالم، بتقديم المنح والقروض وتصميم المشاريع وتنفيذها، والعمل على مكافحة الفقر والمخدرات، ومساعدة اللاجئين والإغاثة فى حالات الكوارث الطبيعية والإنسانية، كما اضطلعت بدور كبير فى تطوير القواعد الدولية، فى مجالات الأمن والتنمية وصيانة البيئة وتنظيم التجارة الدولية، ومكافحة الإرهاب، وإنشاء محكمة جنائية دولية لمعاقبة مرتكبى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغير ذلك[1].

(١) جورج كتن، هل يقود إصلاح الأمم المتحدةنحو حكومة فيدرالية عالمية؟ الموقع الفرعى فى الحوار المتمدن، العدد ١٠٧٠، ٦/ ١/ ٢٠٠٥ نقلا عن موقع:
http:/www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=29303

وعلى هذا نستطيع أن نقول إن الإبقاء على الأمم المتحدة يعد أمرا مهمًا فى الحياة الدولية ، وذلك حتى يصل المجتمع الدولى إلى ما هو أفضل وأقوى ، إذ الحياة الدولية لا تستقيم دون أن يوجد من ينظم أو ينظر لها ، ولو كان من الواجب إلغاء كل شئ فشل فى أداء بعض مهامه، فلن يبقى لنا فى حياتنا إلا أشياء قليلة جدا ، على حد تعبير "فرانسوا ترينتجيه" فى كتابه " هل الأمم المتحدة أكذوبه " ، وذلك فى رده على المطالبين بإلغاء الأمم المتحدة لأنها فشلت فى بعض جوانب حفظ السلم والأمن الدوليين (١)، كما إن الأمم المتحدة فى فشلها فى بعض الجوانب ونجاحها فى جوانب أخرى ليست استثناء من كثير من المؤسسات القائمة فى حياتنا على الصعيدين الدولى والوطنى، فما أكثر المؤسسات التى أخفقت فى بعض الجوانب، لكن وجودها يعد مهما وضروريا فى حياتنا الدولية والداخلية .

وقد أخذ البعض من كثرة الانتقادات والمناقشات الحامية حول مدى قدرة الأمم المتحدة على البقاء والاستمرار دليلا على حاجة المجتمع الدولى الماسة إلى هذه المنظمة ، إذ لو لم تكن هناك حاجة إليها، لما التفت إليها أنظار العالم بالنقد مرة ومحاولة التقويم والإصلاح مرة أخرى. ويقدم عدة أسباب أساسية تدعم بقاء المنظمات الدولية عموما والأمم المتحدة خصوصا وهى :

- إن المنظمات الدولية هى المرشحة الطبيعية لتلبية دعوة الاعتماد المتزايد من أجل التنسيق والتفاوض لإضفاء الطابع المؤسسى للاعتماد الدولى المتبادل .
- إن حالات عدم المساواة على الصعيد الدولى من المحتمل أن تتزايد لو ترك العنان للاتجاهات الاقتصادية الدولية السائدة أن تعمل بحرية مطلقة، ولذا فإن دور المنظمات الدولية ضروريا فى التخفيف من حدة هذه التفاوت من خلال الاستمرار على وضعها فى الأجندة الاجتماعية الدولية .
- إنه بسبب الطابع متعدد الجنسيات للسياسة الدولية ، فإنه توجد ضرورة للتنازلات عبر

(١) عبد الرحمن عبد العال، مستقبل التنظيم الدولى وسبل حماية المصالح العربية، السياسة الدولية ، العدد ١٥٤ ، أكتوبر ٢٠٠٣، المجلد ٣٨ ، ٥٢، ٥٣

القومية للقضايا الدولية والعالمية ، وفى هذه الحالة فإن المنظمات الدولية هى أفضل إطار لتنمية ودعم مثل هذه التنازلات من الناحية الفكرية والسياسية (١).

وإذا كانت هذه هى الرؤية الفقهية والفكرية ، فإنها لا تختلف عن الرؤية الرسمية السياسية، حيث أشار كثير من قادة الدول وزعمائها إلى ضرورة استمرار منظمة الأمم المتحدة ، ومن ذلك وزير الخارجية الفرنسى "دى فيلبان" الذى أكد فى تعقيبه على التصرف الأمريكى فى العراق ، أن الولايات المتحدة عليها أن تعود إلى الأمم المتحدة، ولو استطاعت أن تحل وحدها مشاكل الإرهاب والإيدز والانتشار النووى وتحقيق السلام ، لكنت أول من يساندها ، لكن ذلك احتمال بعيد وخيال يشبه فكرة تحقيق الديمقراطية عن طريق الحرب ، وكذلك " كريس باتن " منسق العلاقات الخارجية بالمفوضية الأوربية حيث يؤكد أن التحديات الدولية الجديدة سوف تجعل من دور الأمم المتحدة أكثر ضرورة من أى وقت مضى .

وفى مؤتمره الصحفى الذى عقده فى ديسمبر ٢٠٠١ ، بمناسبة تسلمه لجائزة نوبل للسلام مناصفة بينه وبين الأمم المتحدة ، يؤكد الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان أن سر بقاء الأمم المتحدة هو الأمل الذى تمثله هذه المنظمة بالنسبة للعالم كله، إذ بدون هذا الأمل فسوف يخسر الجميع، وهذا هو السبب الذى دفع لجنة نوبل للسلام، إلى منحه هو والمنظمة الجائزة لعام ٢٠٠١ (٢).

وعلى هذا يترجح لدينا أن الرؤية الفقهية يمكن أن تتلاقى مع الرؤية الرسمية فى الإبقاء على الأمم المتحدة وضرورة استمرارها فى الحياة الدولية، ولكن ما شابهها من قصور أو فشل فى بعض جوانب أنشطتها يؤكد أنها بحاجة إلى إصلاح وتطوير لتواكب العصر الجديد والألفية الثالثة ، ولتكون قادرة على مواجهة التحديات المقبلة المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان والفقر والأمراض المعدية وتدهور البيئة والإرهاب والجريمة المنظمة وغير ذلك .

---

(١) جان مارك كواكود ، تأملات حول المنظمات الدولية والشرعية الدولية : القيود والعلل والاحتمالات ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٧٠ ، ديسمبر ٢٠٠١، ص ٤٤ ، ٤٥ نقلا عن : عبد الرحمن عبد العال، مستقبل التنظيم الدولى وسبل حماية المصالح العربية، السياسة الدولية، العدد ١٥٤ ، أكتوبر ٢٠٠٣، المجلد ٣٨ ، ص ٥٣ .

(٢) عبد الرحمن عبد العال، مستقبل التنظيم الدولى وسبل حماية المصالح العربية، السياسة الدولية ، العدد ١٥٤ ، أكتوبر ٢٠٠٣، المجلد ٣٨ ، ص ٥٥ .

المبحث الثالث

ملامح الجهود الدولية في إصلاح الأمم المتحدة

لقد تعالت الصيحات بفكرة إصلاح الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة ابتداء من عهد الدكتور بطرس غالى الأمين العام السابق للأمم المتحدة ، حيث كان أول من دعا بوضوح وجد إلى إصلاح الأمم المتحدة [1]، وبين فى خطابه الذى ألقاه أمام الجمعية العامة فى ٣ / ١٢ / ١٩٩١ بمناسبة انتخابه أمينا عاما للمنظمة ، استراتيجيته فى هذا الإصلاح ، وذكر أنها ترتكز على ثلاث ركائز أساسية هى :

- السلام ، نظرا لضرورة إرساء دبلوماسية وقائية وفاعلة .
- التنمية، لضرورة سد الفجوة التى تزداد اتساعا بين الدول الغنية والدول الفقيرة.
- الديمقراطية ، حيث يلزم تبنيها داخل الدول الأعضاء وفيما بينهم [2].

وقد تم التأكيد على تلك الركائز فى خطابه أمام مجلس الأمن بعد شهر من بدء ولايته يوم ٣١ يناير ١٩٩٢، حيث عقد المجلس لأول مرة على مستوى رؤساء دول وحكومات الدول أعضاء المجلس، وما فتئ السكرتير العام يطلق المبادرة بعد الأخرى لتوضيح خطة العمل بالنسبة لكل من ركائز العمل الثلاث فى مرحلة التسعينيات للأمم المتحدة ، فأطلق خطة السلام فى يونيو ١٩٩٢، ثم خطة التنمية فى مايو ١٩٩٤ ، التى تم

---

(١) الأمين العام السابق للأمم المتحدةد. بطرس غالى (١٩٩٢-١٩٩٦) ويواجه أبو بكر الدسوقى، متون عاما على الأمم المتحدة.. العقبات أمام الإصلاح ، السياسة الدولية ، العدد ١٦٢، أكتوبر ٢٠٠٥، المجلد ٤٠ ، ص ١١٦ .

(٢) وإن تعالت صيحات الإصلاح للأمم المتحدة ابتداء من عهد د. بطرس غالى، إلا أن حاجة الأمم المتحدة إلى الإصلاح كانت منذ نشأتها ، حيث واجهت بعض التحديات الدولية التى كانت تدعو إلى هذا الإصلاح ، وكان من أهم هذه التحديات صدور قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ ، بدون ممارسة حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وبناء عليه نشأت إسرائيل عام ١٩٤٨، كما تم حرمان شعب فلسطين من ممارسة لاجئيه لحق العودة وفقا للمادة ١٣/ ٢ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.، واشتعلت بعد ذلك الحروب فى منطقة الشرق الأوسط ابتداء من عام ١٩٤٨ ومرورا بعام ١٩٥٦ ، وعام ١٩٦٧ وانتهاء بعام ١٩٧٣ ومثل كل هذا وغيره تحديات للأمم المتحدة كانت تدعو إلى إصلاحهايراجع : د. منير زهران، الأمم المتحدة والتحديات الدولية المعاصرة ، السياسة الدولية العدد ١٥٦، أبريل عام ٢٠٠٤ المجلد ٣٩ ، ص ٢٦ .

تطويرها فيما بعد، ثم قدم الخطة الثالثة عن الديمقراطية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٠ من ديسمبر ١٩٩٦ ، وذلك قبل أيام على انتهاء ولايته[١].

وفى هذا الطريق الخاص بإصلاح الأمم المتحدة يستكمل الأمين العام الحالى مسيرة الإصلاح، ساعيا للبناء على ما تحقق من نتائج المؤتمرات العالمية فى التسعينيات ، وذلك بالدعوة إلى قمة الجمعية العامة (قمة الألفية) فى سبتمبر عام ٢٠٠٠ [٢]، والتى صدر عنها " إعلان الألفية " والذى تضمن مخططا عالميا اتفقت عليه بلدان العالم وجميع المؤسسات الإنمائية الرائدة فى العالم كله، لتحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية فى موعد غايته ٢٠١٥م وهى : القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائى، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال ، وتحسين الصحة النفاسية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز" وغيره من الأمراض ، وكفالة الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية [٣].

وعلى الرغم مما تضمنته قمة الألفية من أهداف إنمائية مهمة ، يجب التركيز عليها وتنفيذها فى إطار زمنى ممتد حتى عام ٢٠١٥، إلا أنه فى الأعوام الماضية لوحظ اتساع الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وتزايدت معدلات الفقر ولم يزدد موقف

(١) د . منير زهران، الأمم المتحدة وبناء السلام : عرض نقدى ، السياسة الدولية ، العدد ١٦١ يوليو ٢٠٠٥ المجلد ٤٠، ص ١١٢، ولا ينبغى أن نغفل الإشادة بالدكتور بطرس غالى ، الذى وضع خطة للمؤتمرات الدولية لمواجهة مشاكل العالم أجمع، استعدادا لاستقبال القرن الحادى والعشرين ، ومن هذه المؤتمرات، مؤتمر البيئة والتنمية الذى عقد فى ريودى جانيرو عام ١٩٩٢، والمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان، الذى عقد فى فيينا عام ١٩٩٣، ومؤتمر المرأة والتنمية ، الذى عقد فى بكين عام ١٩٩٥، ومؤتمر المستوطنات البشرية الذى عقد فى استنبول عام ١٩٩٦ .

(٢) لانعقاد مؤتمر الألفية ، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٧ ديسمبر ١٩٩٨ القرار رقم ٥٣/ ٢٠٠٢ والذى بموجبه قررت أن يعقد كجزء لا يتجزأ من جمعية الأمم المتحدة للألفية، مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية ، ويبدأ هذا المؤتمر أعماله فى مقر الأمم المتحدة بنيويورك يوم الأربعاء ٦ من سبتمبر ٢٠٠٠ ، وفى ٥ من مارس ٢٠٠٠ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٥٤/ ٢٥٤ والذى تضمن عقد المؤتمر فى الفترة من ٦-٨ سبتمبر ٢٠٠٠ وأن يكون موضوعه العام " دور الأمم المتحدة فى القرن الحادى والعشرين " ، وأن يتألف مؤتمر القمة من جلسات عامة وأربعة اجتماعات مائدة مستديرة تفاعلية، يعقد كل اجتماع تفاعلى منها بالتزامن مع إحدى الجلسات العامة .

(٣) حول إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية يراجع :
http://www.un.org/arabic/millennium/summit.htm

التنمية إلا سوءاً، وإزاء ذلك أصدر السكرتير العام للأمم المتحدة تقريرا للعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣ فى ٢ من سبتمبر ٢٠٠٣ تحت عنوان " تنفيذ إعلان قمة الألفية " ، وفى هذا التقرير أشار كوفى عنان إلى أهمية مواجهة التهديدات والتحديات العالمية ، ومنها حماية البشرية من الإرهاب الدولى وانتشار أسلحة الدمار الشامل ، كما طرح عدد مقترحات حول إصلاح الأمم المتحدة ومنها زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن ومراجعة دور الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوصاية[1].

ولدراسة هذه التحديات والتهديدات العالمية ، وكذا المقترحات الخاصة بالأمم المتحدة أعلن الأمين العام للأمم المتحدة فى مبادرة رسمية بتاريخ ٤ من نوفمبر ٢٠٠٣ أسماء فريق رفيع المستوى من الشخصيات المهمة للقيام بهذه الدراسة وأداء هذا الدور [2].

ولقد جاءت هذه المبادرة الخاصة بدراسة التحديات والإصلاحات التى قدمها كوفى عنان كرد فعل لموجة من الانتقادات التى وجهت إليه بسبب سلبيته إزاء الغزو الأنجلو أمريكى للعراق، والذى فيه تم شن حرب استباقية انتهاكا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وبدون تفويض من مجلس الأمن، وقد سكتت الأمم المتحدة على ذلك واتهمت بالتواطئ مع الولايات المتحدة الأمريكية فى إدارة شئون العراق، وكان على أثر ذلك الهجوم على مكتب الأمم المتحدة فى بغداد ، حيث قتل ٢٢ من موظفى الأمم المتحدة،

---

(١) د. منير زهران، الأمم المتحدة والتحديات الدولية المعاصرة ، السياسة الدولية العدد ١٥٦، أبريل عام ٢٠٠٤ المجلد ٣٩ ، ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) كانت أسماء هذا الفريق هى :أناند بنيارانشون (تايلند) (رئيسا) ، روبير بادنتير (فرنسا) ، خوانيو كليمنته بايا سواريس (البرازيل)، غرو هارليم برونتلند (النرويج)، مارى تشينيرى - هيس (غانا)، غاريث إيفنز (أستراليا)، ديفيد هاناى (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، إنريكه إيغليسياس (أوروغواى)، عمرو موسى (مصر)، ساتيش نامبيار (الهند)، ساداكو أوغاتا (اليابان)، إيفجينى بريماكوف (الاتحاد الروسى)، تشيان تشيتشن (الصين)، نفيس صادق (باكستان)، سالم أحمد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة)، برينت سكوكروفت (الولايات المتحدة الأمريكية)..، وتشكلت أمانة الفريق من هذه الأشخاص أيضا : ستيفن ستيدمان، مدير البحوث، لورين ريكارد- مارتن، أمينة سر الفريق، بروس جونز، نائب مدير البحوث، محمد زيشان أمين، تارون تشابرا، سيباستيان غراف فون إينسيديل، إنجيلا إيرفينغ، غراهام ميلاند، إنجيليكا مالك، ثانت مينت - يو، ماريا زاروووى.

وعلى رأسهم الممثل الخاص للسكرتير العام" سيرجو دى ميللو "ونائبته السيدة المصرية نادية يونس [١]، وكان مهمة الفريق رفيع المستوى الذى شكله الأمين العام للأمم المتحدة محددة فيما يلى :

- تحليل التهديدات الحالية والمتوقعة للسلام والأمن الدوليين .

- تقييم الإجراء الجماعى الذى يمكن اتخاذه لمواجهة تلك التهديدات .

- إعداد توصيات حول ما تحتاجه الأمم المتحدة حتى تصبح أداة فعالة ومشروعة للرد الجماعى على تلك التهديدات ، وبصفة خاصة لمنع وإزالة التهديدات للسلم، بما فى ذلك الموضوعات ذات الصلة ، وهو ما يقتضى النظر فى دور كل من مجلس الأمن والجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة .

وحتى يقوم الفريق رفيع المستوى بالمهمة التى وكلت إليه قام بعقد عدد من الاجتماعات، بالإضافة إلى بعض المشاورات الإقليمية ، وحلقات العمل المتعلقة بالمهمة الموكولة إليه وذلك لمدة عام كامل ، وانتهى هذا الفريق إلى إعداد تقرير شامل عن التهديدات والتحديات والتغيير والإصلاح ، وجاء بعنوان " عالم أكثر أمنا : مسئوليتنا المشتركة " ، وقد تم إحالة هذا التقرير من قبل رئيس الفريق السيد "أناند بنياراتشون"،إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١ من ديسمبر ٢٠٠٤، وعلى حد تعبير السيد رئيس الفريق فى كتاب الإحالة أنه " يقترح التقرير رؤية جديدة للأمن الجماعى، وهى رؤية تتناول جميع التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين التى نواجهها فى شتى أنحاء العالم. وقد أوضحت بحوثنا ومشاوراتنا أن عصرنا ترابط فيه بصورة لم يسبق لها مثيل تهديدات السلم والأمن الدوليين وسرعة التأثر المتبادلة بين الضعفاء والأقوياء. وقد وجدنا أن الأمم المتحدة أكثر فعالية فى التصدى للتهديدات الرئيسية التى يتعرض لها السلم والأمن مما أقر لها بالفضل، ولو أنه يلزم مع هذا إجراء

(١) د. منير زهران ، الأمم المتحدة وبناء السلام : عرض نقدى ، السياسة الدولية ، عدد ١٦١ يوليو ٢٠٠٥ ، مجلد ٤٠ ، ص ١١٣ .

تغييرات رئيسية إذا قُدِّر للأمم المتحدة أن تتسم بالفعالية والكفاءة والإنصاف فى توفير الأمن الجماعى للجميع فى القرن الحادى والعشرين ".

وقد انقسم التقرير إلى أربعة أجزاء، كان الجزء الأول بعنوان : نحو توافق جديد فى الآراء بشأن الأمن ، وقد عولجت فيه المقارنة بين عالمين هما : عالم عام ١٩٤٥ الذى نشأت فيه الأمم المتحدة، وعالم عام ٢٠٠٥ الذى يتم فيه تقويم وإصلاح الأمم المتحدة، ودواعى الأمن الجماعى الشامل ، وعناصر نظام أمن جماعى ذى مصداقية ، والتى تكمن فى الفعالية ، والكفاءة والإنصاف .

وأما الجزء الثانى فقد جاء بعنوان : الأمن الجماعى وتحدى المنع ، وقد عولجت فيه مسألة الفقر والأمراض المعدية وتدهور البيئة ، والصراع بين الدول وداخلها، والأسلحة النووية والإشعاعية والكيميائية والبيولوجية، والإرهاب، والجريمة المنظمة غير الوطنية، ودور الجزاءات .

وأما الجزء الثالث فقد جاء بعنوان : الأمن الجماعى واستعمال القوة ، وقد عولج فيه : القواعد والمبادئ التوجيهية لاستعمال القوة ، والقدرة على إنفاذ السلام وحفظه ، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وحماية المدنيين.

وأما الجزء الرابع فقد جاء بعنوان : زيادة فعالية الأمم المتحدة فى القرن الحادى والعشرين ، وقد عولج فيه : الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، وإنشاء لجنة لبناء السلام ، والمنظمات الإقليمية ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ولجنة حقوق الإنسان ، والأمانة العامة، وميثاق الأمم المتحدة [1] .

واستعدادا لقمة العالم التى تقرر عقدها بمناسبة مرور ستين عاما على إنشاء الأمم المتحدة فى الفترة من ١٤ إلى ١٦ من سبتمبر ٢٠٠٥ بمقر الأمم المتحدة بنيويورك ، أعد الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا شاملا ، كان بمثابة أجندة إصلاح أو جدول أعمال لهذه

(١) يراجع موجز توصيات تقرير الفريق الرفيع المستوى المعنى بالتهديدات والتحديات والتغيير(عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة)

القمة ، وجاء التقرير الذى أصدره بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٠٥ بعنوان " فى جو من الحرية أفسح : نحو تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع ".

وقد أشار الأمين العام فى هذا التقرير ، إلى أنه قد استلهم فى توصياته واقتراحاته ما ورد فى تقرير الفريق رفيع المستوى المعنى بالتحديدات والتهديدات والتغيير، وغيره من الجهود الدولية حيث أورد : " وقد استندت، فى إعدادى لهذا التقرير، إلى خبرتى كأمين عام لمدة ثمانية أعوام، وإلى ضميرى وقناعاتى الشخصية، وإلى فهمى لميثاق الأمم المتحدة الذى يقع على عاتقى واجب النهوض بمبادئه ومقاصده. واستلهمت فى إعداده أيضا استعراضين واسعى النطاق للتحديات العالمية التى تواجهنا- أولهما قدمه الفريق الرفيع المستوى المؤلف من ١٦ عضوا والمعنى بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذى طلبت منه أن يقدم مقترحات لتعزيز نظامنا الأمنى الجماعى انظر((A/59/565؛ والآخر قام به ٢٥٠ خبيرا اضطلعوا بإعداد مشروع الألفية، وتطلب ذلك منهم وضع خطة عمل من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ م " .

وقد حوى التقرير عددا كبيرا من القضايا التى نظرتها القمة فى منتصف سبتمبر ٢٠٠٥ [١]، ومن هذه القضايا التى تخص إصلاح الأمم المتحدة فى هذا التقرير :

استخدام القوة فى العلاقات الدولية :

وقد بين التقرير أن مسألة استخدام القوة فى العلاقات الدولية كانت مصدر اختلاف عميق بين الدول الأعضاء التى اختلفت على ما إذا كان للدول الحق فى استعمال القوة العسكرية بصورة استباقية لحماية نفسها من تهديدات وشيكة؛ وما إذا كان لها الحق فى استعمالها بصورة وقائية لحماية نفسها من تهديدات كامنة أو غير وشيكة؛ وما إذا كان لها الحق - أو ربما عليها، استعمالها بصورة حمائية لإنقاذ مواطنى دول أخرى من جريمة الإبادة الجماعية أو غير ذلك من الجرائم المشابهة ، ويجب

(١) براجع : تقرير الأمين العام للأمم المتحدة" فى جو من الحرية أفسح : نحو تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع " ، وذلك للوقوف على كل قضاياه ..

التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل حتى تصبح الأمم المتحدة - على نحو ما قصد لها أن تكون - منتدى لتسوية الخلافات وليس مجرد مسرح لإبرازها.

وقد رأى الأمين العام أن ميثاق منظمة الأمم المتحدة بشكله الحالى، وخاصة فى المادة ٥١ يكفل بشكل واف الحق الطبيعى للدول ذات السيادة فى حماية نفسها من أى هجوم مسلح. سواء كان ذلك واقعا أو وشيك الوقوع والذى يسمى بالحرب الاستباقية . وحينما لا تكون التهديدات وشيكة الوقوع ، فإن الميثاق يعطى لمجلس الأمن فقط كامل الصلاحيات لاستعمال القوة العسكرية لصون السلم والأمن الدوليين، وهى التى تسمى بالحرب الوقائية

ويرى الأمين العام كذلك فى تقريره : أن المهمة لا تكمن فى إيجاد بدائل لمجلس الأمن باعتباره مصدرا للسلطة بل فى تحسين عمله. إذ ينبغى للمجلس، عند نظره فيما إذا كان سيأذن باستعمال القوة العسكرية، أن يتوصل إلى رؤية مشتركة بشأن طريقة تقدير خطورة التهديد، ومشروعية الهدف المتوخى من العمل العسكرى المقترح، وإمكانية النجاح بشكل معقول فى وقف التهديد باللجوء إلى وسائل أخرى غير استعمال القوة، وتناسب الخيار العسكرى مع التهديد المطروح، ووجود حظوظ معقولة للنجاح[١]. ويتبرير العمل العسكرى على هذا النحو، يجعل المجلس مداولاته أكثر

---

(٣٣) لقد وضع تقرير الفريق رفيع المستوى " عالم أكثر أمنا : مسئوليتنا المشتركة " عدد من الضوابط التى التى تضفى المشروعية على استخدام القوة التى يأذن فيها مجلس الأمن ، وذلك فى الفقرة التالية من التقرير :

٥٦ - ينبغى لمجلس الأمن، عند النظر فيما إذا كان سيأذن باستعمال القوة العسكرية أو سيقر استعمالها، أن يعالج دائما معايير المشروعية الخمسة الأساسية التالية على الأقل، أيا كانت الاعتبارات الأخرى التى قد يأخذها فى حسبانه:

(أ)خطورة التهديد: هل التهديد بإلحاق ضرر بأمن الدول أو البشر من النوع وبالوضوح والخطورة الكافيتين لتبرير استعمال القوة العسكرية، على أساس من اليقين الكامل؛ وفى حالة التهديدات الداخلية، هل ينطوى الأمر على إبادة جماعية وغيرها من عمليات القتل الواسعة النطاق أو تطهير عرقى أو انتهاكات جسيمة للقانون الإنسانى الدولى، سواء كانت فعلية أو يُخشى حدوثها قريبا جدا؟

(ب)الغرض السليم: هل من الواضح أن الغرض الرئيسى للعمل العسكرى المقترح هو وقف أو تفادى التهديد محل النظر، أيا كانت الأغراض أو الدوافع الأخرى؟ =

شفافية وقراراته أكثر قابلية للاحترام سواء من قبل الحكومات أو من قبل الرأى العام العالمى. ولذلك، أوصى مجلس الأمن باتخاذ قرار يعرض فيه لهذه المبادئ ويبدى فيه عزمه على الاسترشاد بها لدى البت فى الإذن باستعمال القوة أو التفويض باستعمالها[١]. وعلى هذا فإن الأمين العام يرى التفرقة بين الحرب الاستباقية وهى استخدام القوة فى حالة هجوم وشيك الوقوع، حيث يكون للدولة الحق فى ضوء الميثاق أن تقوم بهذه الحرب دفاعا عن نفسها ، وبين الحرب الوقائية وهى استخدام القوة فى حالة هجوم غير وشيك الوقوع ، حيث لا تعطى الدولة الحق فى القيام بهذه الحرب ، وإنما لمجلس الأمن فقط الحق فى معالجة هذه الحرب فى ضوء الفصل السابع من الميثاق .

ونتفق مع الأمين العام فى رفض الحرب الوقائية من قبل أية دولة ، لكننا لا نتفق معه فى جواز الحرب الاستباقية ، التى تقوم بها أية دولة لرد هجوم وشيك الوقوع ، إذ المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تشترط فى الهجوم أن يكون واقعا بالفعل على أرض الدولة حتى يجوز لها القيام بالدفاع الشرعى ، وحتى لا تكون مشروعية هذه الحرب الاستباقية وسيلة لفرض الاحتلال العسكرى على إقليم معين ، وضم أى جزء من أراضيه، وهو ما نراه فى الممارسات الإسرائيلية، المعروفة التى تبدا باستخدام القوة بحجة أن إسرائيل تتعرض لهجوم وشيك الوقوع ، ثم تواصل احتلالها للأراضى التى غزتها وتقوم ببناء المستوطنات فيها ومواجهة العالم والرأى العام العالمى بالأمر الواقع [٢].

= (ج)الملاذ الأخير: هل جرى استكشاف كل خيار غير عسكرى آخر لمواجهة التهديد محل النظر، وتوافرت أسباب معقولة للاعتقاد بأن التدابير الأخرى لن تكلل بالنجاح؟

(د)الوسائل المتناسبة: هل يمثل نطاق العمل العسكرى المقترح ومدته وقوته الحد الأدنى اللازم لمواجهة التهديد محل النظر؟

(هـ)توازن النتائج: هل تتوافر فرصة معقولة لنجاح العمل العسكرى فى مواجهة التهديد محل النظر، بحيث لا يكون من المرجح أن تترتب على العمل نتائج أسوأ من نتائج عدم اتخاذ أى إجراء؟

(١) يراجع من الفقرة ١٢٢ إلى الفقرة ١٢٦ من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة " فى جو من الحرية أفسح : نحو تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع " موقع
http://www.un.org/arabic/largerfreedom/part4.html

(٢) فى نفس الوجهة يراجع : رؤية مجموعة العمل التى شكلها المجلس المصرى للشئون الخارجية ، الأمم المتحدة والإصلاح .. رؤية مصرية لتقرير كوفى أنان ، السياسة الدولية ، العدد ١٦٢ ، أكتوبر ٢٠٠٥، المجلد ٤٠ ، ص ١٢١ .

مجلس الأمن :

وقد بين التقرير أن كل الدول الأعضاء تقر بأن مجلس الأمن هو الجهاز الذى يتولى المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وتوافق على الالتزام بقراراته. ولذلك، من الأهمية بمكان -لا بالنسبة للمنظمة فحسب بل أيضا بالنسبة للعالم- تهيئة المجلس للنهوض بهذه المسؤولية وجعل قراراته موجبة للاحترام فى جميع أنحاء العالم.

وعلى هذا فإن أى إصلاح للأمم المتحدة لن يكتمل دون إصلاح مجلس الأمن[1]، وأهم جوانب الإصلاح أن المجلس يجب أن يمثِّل على نطاق واسع واقع القوة فى عالم اليوم،وينبغى أن يراعى فى هذه التوسعة - كما ورد فى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعنى بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) المتعلق بإصلاح مجلس الأمن - ما يلى:

(أ) ينبغى تنفيذا للمادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، أن يترتب على هذا الإصلاح أن يشارك فى اتخاذ القرار مَن يقدمون أكبر المساهمات فى الأمم المتحدة، ماليا وعسكريا ودبلوماسيا، وخصوصا من حيث المساهمات فى الميزانيات المقررة للأمم المتحدة، والمشاركة فى عمليات السلام الصادر بها تكليف، والمساهمات فى الأنشطة التطوعية التى تضطلع بها الأمم المتحدة فى مجالى الأمن والتنمية، والأنشطة الدبلوماسية المضطلع بها دعما لأهداف الأمم المتحدة وولاياتها. وينبغى فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو أن يكون من بين المعايير المهمة للمساهمة بلوغ المستوى المتفق عليه دوليا والذى يجب أن تبلغه المساهمة فى المساعدة الإنمائية

(١) يؤكد ذلك ما وردفى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة " فى جو من الحرية أفسح : نحو تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع " فى الفقرة رقم١٦٨ - حيث تضمنت " وقررت كافة الدول، فى إعلان الألفية، تكثيف جهودها "لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه" (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/ ٢، الفقرة ٣٠). وهذا عكس رأيا طالما أبدته الأغلبية وهو ضرورة تغيير تكوين المجلس لجعله أكثر تمثيلا للمجتمع الدولى ككل وكذلك للواقع الجغرافى السائد اليوم، وبالتالى أكثر مشروعية فى أنظار العالم بأسره. وينبغى أيضا جعل أساليب عمله أكثر فعالية وشفافية. ولا يجب أن يكون المجلس أكثر تمثيلية فحسب بل أكثر قدرة على اتخاذ الإجراءات عند الضرورة وأكثر رغبة فى ذلك. ويعتبر التوفيق بين هذين الأمرين الضروريين اختبارا صعبا يجب أن يجتازه كل مقترح للإصلاح. " .

الرسمية وهو ٧,٠ فى المائة من الناتج الوطنى الإجمالى أو إحراز تقدم كبير صوب بلوغ هذا المستوى.

(ب) أن يؤدى إلى مشاركة البلدان الأكثر تمثيلا للقاعدة الأوسع من الأعضاء، وخاصة من العالم النامى، فى عملية اتخاذ القرار.

(جـ) ألا يؤدى إلى الإخلال بفعالية مجلس الأمن.

(د) أن يزيد من الطابع الديمقراطى للمجلس وأن يجعله أكثر خضوعا للمساءلة.

وحول حدود هذه التوسعة فى مجلس الأمن ، فإن التقرير يقدم لنا نموذجين، ألف وباء ،وأحث الدول الأعضاء أن تنظر فى هذين النموذجين المقترحين فى ذلك التقرير، أو أى مقترحات صالحة أخرى من حيث الحجم والتوازن اللذين نشآ على أساس أى نموذج من النموذجين. و أن توافق الدول الأعضاء على اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة الهامة بتوافق الآراء، لكن إن تعذر عليها التوصل إلى توافق الآراء، فإن ذلك لا ينبغى أن يكون ذريعة لتأجيل اتخاذ الإجراء اللازم [١].

ويقضى النموذج ألف[٢] بإنشاء ستة مقاعد دائمة جديدة ليس لها حق النقض، وثلاثة مقاعد غير دائمة جديدة لمدة سنتين، مع تقسيم تلك المقاعد على المناطق الإقليمية الرئيسية ، كما يقضى النموذج باء بعدم إنشاء أى مقاعد دائمة جديدة، ولكن بإنشاء فئة جديدة من ثمانية مقاعد قابلة للتجديد مدتها ٤ سنوات ومقعد جديد غير دائم مدته سنتان (وغير قابل للتجديد)، مع تقسيم هذه المقاعد على المناطق الإقليمية الرئيسية فى العالم ، وعلى ذلك فإن مقاعد مجلس الأمن على ضوء أى النموذجين ستصل إلى٢٤ (أربعة وعشرين مقعدا)،لكن النسبة بين الأعضاء الدائمين ستختلف من نموذج لآخر

---

(١) يراجع من الفقرة ١٦٧ إلى الفقرة ١٧٠ من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة " فى جو من الحرية أفسح : نحو تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع " موقع
http://www.un.org/arabic/largerfreedom/part4.html

(٢) يقضى النموذج ألف بإنشاء ستة مقاعد دائمة جديدة ليس لها حق النقض، وثلاثة مقاعد غير دائمة جديدة لمدة سنتين، مع تقسيم تلك المقاعد على المناطق الإقليمية الرئيسية .

ففى النموذج الأول (أ) ستصبح الأغلبية للدول غير الدائمة حيث ستصل إلى ثلاثة عشر مقعدا (عشر مقاعد قديمة وثلاث مقاعد جديدة، أما الدول الدائمة ستكون فقط أحد عشر مقعدا (خمس مقاعد قديمة وست مقاعد جديدة)، وفى النموذج الثانى (ب) فإن الأغلبية ستكون للدائمين حيث يصل عدد مقاعدهم إلى ثلاثة عشر مقعدا (خمس مقاعد قديمة وثمان مقاعد جديدة) أما غير الدائمين فستكون فقط أحد عشر مقعدا (عشر مقاعد قديمة ومقعداً واحدا جديدا) (١).

ومما تجب ملاحظته أن المقاعد الدائمة التى يقترح الأمين العام للأمم المتحدة إنشاءها فى مجلس الأمن لا يعطيها حق النقض ، فهى دائمة لكنها لاتتمتع بهذا الحق ، وذلك لأن التوسع فى إعطاء حق الفيتو قد يصيب المجلس بالشلل ، أما زيادة أعضائه فقط فإنها ستساهم فى تعويض الخلل فى توازنه بعد انهيار القطبين ، مع تعزيز الطابع الديمقراطى للمجلس وجعله أكثر خضوعا للمحاسبة .

وفى ضوء الدعوة إلى إعادة تشكيل مجلس الأمن دعا المستشار الألمانى إلى منح بلاده قدرا أكبر من المسئولية فى الأمم المتحدة حتى تشغل مقعدا دائما فى مجلس الأمن، كما دعا وزير الخارجية الاسترالى إلى ضم اليابان والهند والبرازيل وأندونسيا ودولة إفريقية(٤٠) إلى الأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن.

موقف مصر من الدعوة لإصلاح مجلس الأمن :

لقد رأت مصر أن إسهامها فى تعزيز السلم والأمن الدوليين يمكن أن يتحقق على نحو أفضل من خلال انضمامها للعضوية الدائمة فى مجلس الأمن إذا ما استقر الرأى الدولى على التعديل، وبناء على ذلك طالبت مصر بمنحها صفة العضوية الدائمة فى

---

(١) ويقضى النموذج باء بعدم إنشاء أى مقاعد دائمة جديدة، ولكن بإنشاء فئة جديدة من ثمانية مقاعد قابلة للتجديد مدتها ٤ سنوات ومقعد جديد غير دائم مدته سنتان (وغير قابل للتجديد)، مع تقسيم هذه المقاعد على المناطق الإقليمية الرئيسية .

(٢) حول قضية تمثيل إفريقيا فى مجلس الأمن يراجع : الأهرام ، الثلاثاء ٩ أغسطس ٢٠٠٥ ، تحقيقات وتقارير خارجية ص ٦

مجلس الأمن، ونستطيع أن نلخص المؤهلات المصرية لطلب العضوية الدائمة فى مجلس الأمن ، فيما يلى:

- الميراث الحضارى والثقافى الذى تتمع بهما مصر خاصة وقد توافقت الإرادة الدولية على اعتبار الوظيفة الحضارية تعد معيارا مؤهلا للدولة التى تطمح فى الحصول على عضوية دائمة بمجلس الأمن.

- إسهام الدبلوماسية المصرية فى تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة ، وقد تمثل ذلك فى انتخاب د.بطرس غالى أمينا عاما لهذه المنظمة، واختيار د. محمد البرادعى مديرا عاما للوكالة الدولية للطاقة الذرية، واختيار د. نبيل العربى قاضيا فى محكمة العدل الدولية وكلها أجهزة تعمل على حفظ السلم والأمن الدوليين.

- الإسهام المصرى فى تطوير العمل الجماعى الإفريقى[1] ، حيث ساهمت مصر على استكمال بناء برلمان عموم إفريقيا ومجلس الأمن الإفريقى، فضلا عن مشاركتها فى مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية " النيباد" التى تهدف إلى دعم قدرات الدول الإفريقية على التقدم نحو مزيد من الديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان .

- الريادة المصرية للجهود الإقليمية: وخاصة فيما يتعلق بدعم القضية الفلسطينية على أساس من الشرعية الدولية وخاصة قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢، و٣٣٨ ، وفيما يتعلق بدعم القضية العراقية حيث استضافت اجتماع الجوار الجغرافى العراقى فى يوليو ٢٠٠٤، ومؤتمر شرم الشيخ الذى ضم الأطراف الفاعلة فى الأزمة العراقية وأعاد التأكيد على احترام استقلال العراق وضرورة العمل على تسليم الشعب العراقى السيادة كاملة على أرضه ، وفيما يخص تطوير الجامعة العربية كانت مصر

(١) يراجع فى الدور المصرى عموما فى إفريقيا : مصر وافريقيا بقلم عمرو موسى ، مجلة آفاق أفريقية ، السنة الأولى العدد الأول ، الجزء الأول ربيع ٢٠٠٠ ص ١١ وما بعدها ، وبنفس العدد من هذه المجلة يراجع ايضا د.محمد أبو العينين ، العلاقات السياسية بين مصر ودول الكوميسا ، ص ٥٥ وما بعدها ، وأيضا آفاق العلاقات الاقتصادية المصرية الأفريقية ، بعد انضمام مصر إلى الكوميسا ، ص ١١١ ، وأيضا د. فرج عبد الفتاح ، العلاقات التجارية بين مصر ودول السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى ، (كوميسا) ، ص ١٢٧ وما بعدها

هى الرائدة فى هذا المجال الإقليمى أيضا ، حيث سارعت بتقديم المبادرة المصرية لتطوير الجامعة العربية[1].

- مبادرة الدعوة لعقد مؤتمر دولى رفيع المستوى تحت مظلة الأمم المتحدة لبحث سبل مكافحة الإرهاب التى أطلقها الرئيس مبارك عام ١٩٨٧ فى كلمته أمام البرلمان الأوربى ، ولقد أظهرت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أهمية هذه الدعوة ، وضرورة الوقوف على أسباب ظاهرة الإرهاب ووضع تصور لمعالجة جذورها ، وتشير هذه الدعوة إلى رؤية مصر الثاقبة للمشاكل التى يمكن أن تهدد العالم أجمع .

- مواكبة مصر للأعمال الدولية المعززة لحقوق الإنسان: حيث ساهمت مصر فى صياغة كثير من الوثائق الخاصة بحقوق الإنسان، والانضمام إليها من باب أولى . بل خطت مصر خطوات واسعة فى كفالة احترام حقوق الإنسان حيث أنشأت المجلس القومى لحقوق الإنسان[2]، وفى مجال حقوق المرأة والطفل أنشأت مصر المجلس القومى للمرأة، والمجلس القومى للأمومة والطفولة، كما لعبت مصر دورا محوريا فى صياغة الميثاق العربى لحوق الإنسان ، والتى اتسقت نصوصه مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان العالمية.

وبناء على وجود هذه المؤهلات المصرية ، فإن مصر تدعو إلى مزيد من الإصلاح فى الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص ، وهى بذلك تدعم العمل الجماعى ، كما تريد أن تتحمل مسئوليتها كاملةوالتى تليق بها وتناسبها باعتبارها الدولة الرائدة فى منطقتها .

---

(١) حول المبادرة المصرية لتطوير جامعة الدول العربية : يراجع كتابنا قانون التنظيم الدولى مع إشارة تأصيلية لفكرة المنظمات الدولية فى الفقه الإسلامى ، القاهرة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م ، ص ٤٢٢ وما بعدها ، وكذلك يراجع فى هذا الموضوع : عبد الحليم المحجوب ، مبادرات إصلاح النظام العربى ، الأسس والدوافع والخيارات المستقبلية ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ،السنة الثالثة عشرة ٢٠٠٣ ، ص ١٦ وما بعدها ، وأيضا أحمد نافع ، النظام الإقليمى العربى التحدى والاستجابة ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية ، الأهرام ، السنة الثانية عشرة ٢٠٠٢ عدد رقم ١١٠ ص ٤ وما بعدها .

(٢) حول إنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان ، وطريقة تشكيله ، واختصاصاته ومهامه ، وسياق عمله ، يراجع : د. محمد عبد الله مغازى ، المجلس القومى لحقوق الإنسان فى ميزان الشريعة الإسلامية ، بحث منشور فى مجلة كلية الشريعة والقانون بدمنهور ، العدد العشرون ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م ، ص ٣٢٧ وما بعدها .

اللجنة الدولية لبناء السلام:

ومن الاقتراحات المهمة التي وردت في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، وتمت الموافقة عليه مبدئيا ، من أجل مساعدة البلدان في عملية الانتقال من الحرب إلى السلام الدائم ، إنشاء لجنة حكومية دولية لبناء السلام، فضلا عن مكتب لدعم بناء السلام في إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة، لتحقيق هذه الغاية[١].

ويمكن للجنة بناء السلام الاضطلاع بالمهام التالية[٢] : العمل في الفترة التالية مباشرة لانتهاء الحرب على تحسين تخطيط الأمم المتحدة للانتعاش المطرد، من خلال التركيز على الجهود المبكرة من أجل إقامة المؤسسات الضرورية؛ والمساعدة على كفالة تمويل قابل للتنبؤ لأنشطة الانتعاش السريع، عن طريق عدد من الأمور منها توفير استعراض عام لآليات تمويل دائمة وطوعية وقائمة على أنصبة مقررة؛ وتحسين تنسيق الأنشطة العديدة التي تضطلع بها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها بعد انتهاء الصراعات؛ وإتاحة منتدى يمكن للأمم المتحدة وأهم الجهات المانحة الثنائية والبلدان المساهمة بقوات والأطراف والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية والحكومة الوطنية أو الانتقالية للبلد المعني، أن تتبادل في إطاره المعلومات المتعلقة باستراتيجياتها للانتعاش بعد انتهاء الصراع، بما يحقق المزيد من التماسك؛ والقيام دوريا باستعراض التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف الانتعاش في الأجل المتوسط؛ وتوسيع فترة

---

(٤٤) لقد ورد الإشارة إلى هذا المكتب في تقرير (عالم أكثر أمنا : مسئوليتنا المشتركة) في الفقرة التالية :

٨٥ - ينبغي إنشاء مكتب لدعم بناء السلام في الأمانة العامة ليمد لجنة بناء السلام بالدعم المناسب من الأمانة العامة وليضمن تمكن الأمين العام من إدخال سياسات واستراتيجيات على نطاق المنظومة في مجال بناء السلام، وإعداد مجموعة من أفضل الممارسات، وتقديم دعم متماسك للعمليات الميدانية.

(٢) لقد كانت مهام اللجنة كما ورد في تقرير (عالم أكثر أمنا : مسئوليتنا المشتركة) كما يلي في هذه الفقرة من التقرير :

٨٣ - ينبغي أن تتمثل المهام الرئيسية للجنة بناء السلام في تحديد البلدان التي تمر بفترات عصيبة وتواجه خطر الانزلاق إلى انهيار بناء الدولة فيها؛ والقيام، بالاشتراك مع الحكومة الوطنية، بتنظيم مساعدة مباقة في منع هذا الخطر من الاقتراب؛ والمساعدة في تخطيط عمليات الانتقال بين الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع؛ والقيام على وجه خاص بحشد جهود المجتمع الدولي للمشاركة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع وبالإبقاء على هذه الجهود أطول مدة تدعو إليها الحاجة.

الاهتمام السياسى بحيث تشمل الانتعاش بعد انتهاء الصراع. ولا أعتقد أنه ينبغى أن تضطلع مثل تلك الهيئة بمهمة الإنذار المبكر أو الرصد، إنما سيكون من المفيد لو استطاعت الدول الأعضاء أن تستفيد، فى أى مرحلة من المراحل، من مشورة لجنة بناء السلام وأن تلتمس المساعدة من صندوق دائم لبناء السلام لإقامة مؤسساتها المحلية للحد من الصراع، بما فى ذلك من خلال تعزيز المؤسسات الساهرة على سيادة القانون.

وستكون لجنة بناء السلام أكثر فعالية إذا كانت عضويتها الأساسية تضم مجموعة فرعية من أعضاء مجلس الأمن، وعددا مماثلا من أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى، والبلدان الرئيسية المساهمة بقوات، والجهات المانحة الرئيسية لصندوق دائم لبناء السلام[1]، وينبغى للجنة بناء السلام أن تسعى فيما تضطلع به من عمليات محددة حسب البلدان إلى إشراك السلطات الوطنية أو الانتقالية، والأطراف والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، والبلدان المساهمة بقوات، حسب الاقتضاء، والجهات المانحة الرئيسية للبلد المعنى [2].

(١) لقد وضع تقرير (عالم أكثر أمنا : مسئوليتنا المشتركة) فى الفقرة ٨٤ منه هذه الضوابط فى تكوين اللجنة :
(أ)أن تكون لجنة بناء السلام صغيرة الحجم بشكل معقول.
(ب)أن تجتمع فى أشكال مختلفة، للنظر فى مسائل السياسة العامة وكذا فى استراتيجيات كل بلد على حدة؛
(ج)أن يرأسها لمدة لا تقل عن عام وربما أكثر من عام عضو يوافق عليه مجلس الأمن.
(د)أن يمثل فيها، إلى جانب مجلس الأمن، المجلس الاقتصادى والاجتماعى.
(هـ)أن يدعى إلى الحضور فيها ممثلون وطنيون للبلد محل النظر.
(و)أن يمثل فى اجتماعاتها المديرُ العام لصندوق النقد الدولى ورئيس البنك الدولى، وعند الاقتضاء، رؤساء مصارف التنمية الإقليمية، بمسؤولين كبار مناسبين.
(ز)أن يدعى إلى المشاركة فى مداولاتها ممثلو البلدان المانحة الرئيسية، وكذلك ممثلو البلدان الرئيسية المساهمة بقوات عندما تكون مشاركتهم مناسبة.
(ح)أن يدعى إلى المشاركة فى مداولاتها ممثلو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عندما تكون هذه المنظمات ذات نشاط فعلى فى البلد المعنى.

(٢) يراجع من الفقرة ١١٤ إلى الفقرة١١٩ من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة " فى جو من الحرية أفسح : نحو تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع " موقع
http://www.un.org/arabic/largerfreedom/part4.html

المجلس الدولى لحقوق الإنسان:

لقد أعطت لجنة حقوق الإنسان المجتمع الدولى إطارا عالميا لحقوق الإنسان يضم الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين، وغير ذلك من المعاهدات الأساسية فى مجال حقوق الإنسان. وتقوم اللجنة، فى دورتها السنوية، بتوجيه أنظار الجماهير عامة إلى القضايا والمناقشات المتصلة بحقوق الإنسان، وتوفير منتدى لوضع سياسة للأمم المتحدة فى مجال حقوق الإنسان وتنشئ نظاما فريدا من الإجراءات الخاصة المستقلة والمستندة إلى الخبرة لمراقبة وتحليل الالتزام بحقوق الإنسان بحسب الموضوع والبلد. ويتيح تعامل اللجنة المباشر مع المئات من منظمات المجتمع المدنى فرصة للعمل مع المجتمع المدنى لا تتاح فى أى مكان آخر.

غير أن قدرة اللجنة على أداء واجباتها قد تعرّضت إلى تقويض متزايد نتيجة لتآكل مصداقيتها وكفاءتها المهنية. ويجدر بالذكر هنا بصفة خاصة أن هناك دولا طلبت الانضمام إلى عضوية اللجنة لا لتعزيز حقوق الإنسان وإنما لحماية نفسها من النقد أو لانتقاد غيرها. ونتيجة لذلك، نشأ عجز فى المصداقية أصبح يلقى ظلالا قاتمة على سمعة منظومة الأمم المتحدة برمتها.

وبناء على ذلك يرى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنه حتى تكون الأمم المتحدة على قدر توقعات الرجال والنساء فى كل مكان - وحتى تنهض المنظمة بقضية الدفاع عن حقوق الإنسان بنفس الجدية التى تعمل بها فى مجالى الأمن والتنمية - ينبغى أن توافق الدول الأعضاء على الاستعاضة عن لجنة حقوق الإنسان بمجلس دائم أصغر حجما لحقوق الإنسان [1]. وسوف يتعين على الدول الأعضاء أن تقرر ما إذا كانت تريد أن تجعل مجلس حقوق الإنسان هيئة رئيسية من هيئات الأمم المتحدة أو هيئة فرعية تابعة

(١) لقد كانت التطوير الوارد فى تقرير الفريق رفيع المستوى (عالم أكثر أمنا : مسئوليتنا المشتركة) مقصور فقط على تطوير لجنة حقوق الإنسان دون أن تتحول إلى مجلس دولى لحقوق الإنسان، وكان تطوير هذه اللجنة كما يلى فى فقرات التقرير :

٩٠ -ينبغى أن تكون لجنة حقوق الإنسان ذات عضوية عالمية.

٩١ -ينبغى أن يكلف جميع أعضاء لجنة حقوق الإنسان شخصيات بارزة وخبيرة فى مجال حقوق الإنسان بترأس وفودها. =

للجمعية العامة، وفى كلتا الحالتين، تنتخب الجمعية العامة أعضاءها انتخابا مباشرا بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين والمشتركين فى التصويت. ومن شأن إنشاء هذا المجلس أن يعطى حقوق الإنسان منزلة رفيعة تتناسب والأولوية التى تحظى بها حقوق الإنسان فى ميثاق الأمم المتحدة. وينبغى أن تحدد الدول الأعضاء تشكيل المجلس ومدة عضوية أعضائه. وينبغى أن يتعهد المنتخبون لعضوية المجلس بالالتزام بأرفع معايير حقوق الإنسان (١).

وعن تشكيل مجلس حقوق الإنسان ، وبيان حجمه ، وبيان كونه هيئة رئيسية أم فرعية بين الأمين العام فى مذكرته التفسيرية التى قدمها وأرفقها بالتقرير ، أن الجمعية العامة تنتخب أعضاء مجلس حقوق الإنسان بأغلبية الثلثين، بدلا من انتخابهم من جانب المجلس الاقتصادى والاجتماعى - وهو ما سيكون مماثلا لعملية انتخاب الهيئات المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة، مما سيعكس الأهمية المضافة على الهيئة. ومن شأن الاقتراع العام أن يخضع على نحو أكبر للمساءلة أمام المنظمة بكامل أعضائها. وعلى الدول الأعضاء أن تبت فى شأن فترة العضوية وكيفية انتخاب أعضاء المجلس وتناوب الأعضاء. وإذا ما اختارت الدول الأعضاء أن تنتخب أعضاء مجلس حقوق الإنسان على أساس إقليمى، ينبغى تمثيل كل المجموعات الإقليمية تناسبا مع تمثيلها فى الأمم المتحدة.

ويبلغ عدد أعضاء لجنة حقوق الإنسان حاليا ٥٣ عضوا، أى أقل بعضو واحد من

=٩٢ - ينبغى أن تتلقى لجنة حقوق الإنسان فى عملها الدعم من مجلس أو فريق استشارى.

٩٣ - ينبغى أن يُطلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامى لحقوق الإنسان إعداد تقرير سنوى عن حالة حقوق الإنسان فى العالم أجمع.

٩٤ - ينبغى أن يطلب مجلس الأمن ولجنة بناء السلام إلى المفوض السامى لحقوق الإنسان أن يقدم إليهما بانتظام تقريرا عن تنفيذ جميع الأحكام المتصلة بحقوق الإنسان فى قرارات مجلس الأمن، مما يمكّن من رصد هذه الأحكام بطريقة مركزة وفعالة.

(١) يراجع من الفقرة ١٨١ إلى الفقرة ١٨٣ من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة " فى جو من الحرية أفسح : نحو تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع " موقع
http://www.un.org/arabic/largerfreedom/part4.html

المجلس الاقتصادى والاجتماعى الذى ينتخب أعضاء اللجنة. ومع أن أعضاء اللجنة كانوا فى الأصل ١٨، إلا أن عضويتها ظلت تزداد بشكل مثير على مر السنين. وستمكّن العضوية الأصغر حجما على مستوى المجلس من تركيز المناقشات والحوار. كما أن من شأن ترفيع اللجنة إلى مستوى مجلس أن يزيد من فرص الدول فى عضوية واحد من مجالس الأمم المتحدة الثلاثة.

كما بين أن هناك خيارين لاستحداث مجلس لحقوق الإنسان بوصفه جهازاً أساسيا، أو باعتباره هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة. فتأسيس مجلس حقوق الإنسان بصفته جهازا رئيسيا من أجهزة الأمم المتحدة يتيح له أن ينهض نظيرا جنبا إلى جنب مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادى و الاجتماعى، وهذا يستدعى تعديلا للميثاق. أما إنشاء المجلس كهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة فلن يستدعى تعديلا للميثاق. ولكن ينبغى الاحتفاظ فى كلتا الحالتين بالمستوى الرفيع للهيئات المنصوص عليها فى الميثاق وبالمسائل المهمة المتعلقة بأغلبية الثلثين.

القرار المطلوب اتخاذه:

ولعله من حسن الطالع فى إصلاح الأمم المتحدة، أن يتم تفعيل هذا الاقتراح وينشأ بالفعل مجلس حقوق الإنسان الدولى، وتشهد العاصمة السويسرية منذ التاسع عشر من شهر يونيو ٢٠٠٦ عقد الاجتماعات الأولى لهذا المجلس ،وذلك استجابة لاقتراح الأمين العام الحالى للأمم المتحدة من ناحية، وانعكاسا للمأزق التى تمر به قضايا حقوق الإنسان والعلاقات الدولية من ناحية أخرى.

ولقد عبرت الكلمات الأولى التى ألقيت فى الجلسات الأولى لهذا المجلس عن صعوبة المهمة التى يحملها هذا المجلس الجديد، خاصة وأنه يحرص حرصا شديدا على أن يحصل على المصداقية التى تبرر إنشاءه وقيامه [1].

(١) د. عماد عواد، مجلس حقوق الإنسان والنظام الدولى، مقال بجريدة الأهرام المصرية، بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠٠٦، الصفحة العاشرة.

الأمانة العامة:

لا شك أن وجود أمانة عامة قادرة وفعالة أمر لا غنى عنه لعمل الأمم المتحدة. ولذا يرى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنه يجب على من بيدهم سلطة اتخاذ القرارات - فى الجمعية العامة ومجلس الأمن أساسا - أن يراعوا، عند إسناد مهام للأمانة العامة، أن يوفروا أيضا الموارد الكافية لهذه المهام. وفى مقابل ذلك، يجب أن تكون الإدارة أكثر عرضة للمساءلة ويجب تعزيز قدرة الهيئات الحكومية الدولية فى الرقابة عليها. ويجب أن يُوفر للأمين العام وللمديرين العاملين معه ما يحتاجونه من السلطات التقديرية والوسائل، والسلطات الإدارية والمساعدات اللازمة من الخبراء لتمكينهم من إدارة منظمة يُتوقع منها أن تلبى الاحتياجات التشغيلية السريعة التغير فى أجزاء مختلفة من العالم. وبالمثل، يجب أن تتوفر للدول الأعضاء ما تحتاجه من أدوات الرقابة لمساءلة الأمين العام بحق فيما يتعلق باستراتيجيته وقيادته.

ولإصلاح الأمانة العامة للأمم المتحدة أيضا يجب أن يكون موظفو الأمم المتحدة:

(أ) مؤهلين لمواكبة التحديات الجوهرية الجديدة فى القرن الحادى والعشرين.

(ب) وممكّنين من إدارة العمليات العالمية المعقدة.

(جـ) وخاضعين للمساءلة.

ولذا فإن الأمين العام يقرر فى سبيل الإصلاح ما يلى:

أولا: إننى أتخذ حاليا خطوات لإعادة تنظيم هيكل الأمانة العامة ليتواءم مع الأولويات المبينة فى هذا التقرير. وسيتطلب هذا إنشاء مكتب لدعم بناء السلام وتعزيز الدعم لكل من الوساطة (مهمة "المساعى الحميدة" التى اضطلع بها) والديمقراطية وسيادة القانون. وإضافة إلى ذلك، فإننى أعتزم تعيين مستشار علمى للأمين العام يتولى إسداء المشورة العلمية التطلعية الاستراتيجية بشأن مسائل السياسات، وتعبئة الخبرات العلمية والتكنولوجية من داخل منظومة الأمم المتحدة ومن المجتمع العلمى والأكاديمى الشامل [1].

---

(١) لقد جاءت مقترحات الفريق رفيع المستوى بخصوص تطوير الأمانة العامة، المتعلقة بالأمين العام، وموظفى الأمانة، والدول، كما يلى فى الفقرات التالية من التقرير:

٩٥ - لمساعدة الأمين العام، ينبغى إنشاء منصب إضافى لنائب الأمين العام يكون شاغله مسؤولا عن شؤون السلام والأمن. (٢٩٣) =

إن إحراز تقدم حقيقي في ميادين جديدة يحتاج إلى موظفين تتوفر لديهم المهارات والخبرة اللازمتين لمواجهة التحديات الجديدة. ويتطلب ذلك أيضا جهودا متجددة لضمان "أعلى مستوى من المقدرة والكفاية والنزاهة" كما هو مطلوب في المادة ١٠١-٣ من ميثاق الأمم المتحدة، على أن يُراعى في اختيارهم "أكبر ما يُستطاع من معاني التوزيع الجغرافي" - ويجب أن نضيف الآن، مع ضمان إقامة توازن عادل بين الرجال والنساء. وفي الوقت الذي يجب أن تتاح فيه للموظفين الحاليين فرص معقولة للترقي داخل المنظمة، فإننا لا نستطيع الاستمرار في الاعتماد على نفس المجموعة من الناس لتلبية جميع احتياجاتنا الجديدة. ولذلك، أطلب من الجمعية العامة أن تمنحني السلطة والموارد اللازمتين لتقديم عرض لمرة واحدة للموظفين بترك الخدمة مقابل عوض، من أجل إضافة عناصر جديدة من الموظفين وتهيئتهم لمواكبة الاحتياجات الراهنة.

ثانيا: يجب تمكين الأمانة العامة من أداء عملها. وقد اقترح الفريق رفيع المستوى أن أعين نائبا ثانيا للأمين العام من أجل تحسين عملية صنع القرار في مجال السلم

= ٩٦ - ينبغي تزويد الأمين العام بما يحتاجه من موارد لأداء مهام منصبه على الوجه المناسب وبالسلطة التي تمكنه من إدارة موظفيه وغيرهم من الموارد على أفضل وجه يراه مناسبا. للوفاء بالحاجات المحددة في هذا التقرير، يوصي الفريق بما يلي:

(أ) أن تلتزم الدول الأعضاء بالمادتين ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة.

(ب) أن تعيد الدول الأعضاء النظر في الصلة بين الجمعية العامة والأمانة العامة بهدف زيادة المرونة الممنوحة للأمين العام في إدارة موظفيه زيادة كبيرة، رهنا على الدوام بمسؤوليته أمام الجمعية العامة.

(ج) أن تنفذ الآن ودون مزيد من التأخير مقترحات الأمين العام المتعلقة بإصلاح الموارد البشرية لعامي ١٩٩٧ و٢٠٠٢ تنفيذا كاملا.

(د) أن تجرى، مرة واحدة، عملية استعراض للموظفين واستبدالهم، بل منها التقاعد المبكر، لضمان اعتماد الأمانة العامة على أشخاص مناسبين لأداء المهام المسندة إليها، بما فيها مهام الوساطة ودعم بناء السلام، ومهام مكتب نائب الأمين العام لشؤون السلام والأمن. وينبغي أن توفر الدول الأعضاء التمويل لهذا الاستبدال بوصفه استثمارا طويل الأجل مجديا من حيث التكلفة.

(هـ) أن تُوفَّر للأمين العام على الفور ٦٠ وظيفة، أي أقل من ١ في المائة من مجموع وظائف الأمانة العامة، لغرض إنشاء كامل القدرة الإضافية للأمانة العامة المقترحة في هذا التقرير.

والأمن [1]. وبدلا من ذلك، قرر الأمين الأمين العام للأمم المتحدةإنشاء آلية على غرار مجالس الوزراء (بسلطات تنفيذية أقوى من السلطات المخولة لمجموعة الإدارة العليا الحالية) بهدف تحسين السياسات والإدارة على السواء. وسيدعم هذه الآلية أمانة صغيرة للمجلس تكفل الإعداد لصنع القرار ومتابعته. وبهذه الوسيلة أتوقع أن أتمكن من ضمان اتخاذ قرارات تتسم بقدر أكبر من التركيز والتنظيم والمساءلة. وينبغى أن يساعد ذلك فى الإصلاح، ولكنه لن يكفى وحده لضمان إدارة فعالة للعمليات العالمية النطاق لمنظمة بهذا القدر من التعقيد. ويجب إعطاء الأمين العام، بوصفه الموظف الإدارى الأول فى المنظمة، سلطات إدارية أعلى مستوى وأكثر مرونة. إذ ينبغى أن تتوفر للأمين العام القدرة على إجراء التعديلات اللازمة فى ملاك الموظفين، وألا يواجه فى ذلك أى قيود لا مبرر لها. كما يحتاج نظامنا الإدارى إلى تحديث شامل. ولذلك، أطلب من الدول الأعضاء أن تعمل معى من أجل إجراء استعراض شامل لقواعد الميزانية والموارد البشرية التى تحكم عملنا.

ثالثا: يجب أن نستمر فى تحسين الشفافية والمساءلة فى الأمانة العامة. لقد اتخذت الجمعية العامة خطوة مهمة نحو زيادة الشفافية بجعل عمليات مراجعة الحسابات الداخلية متاحة للدول الأعضاء عند طلبها. وأعمل حاليا على تحديد فئات أخرى من المعلومات التى يمكن جعلها متاحة بصورة روتينية. وإننى بصدد إنشاء مجلس للأداء الإدارى لضمان مساءلة كبار المسؤولين عما يقومون به من أعمال وما تحققه وحداتهم من نتائج. ويجرى العمل حاليا فى عدد من التحسينات الداخلية الأخرى. والهدف من هذه التحسينات هو توجيه نظمنا الإدارية وسياساتنا فى مجال الموارد البشرية لتتفق وأفضل الممارسات المتبعة فى المنظمات العالمية العامة والتجارية الأخرى. ومن أجل زيادة تحسين المساءلة والمراقبة، اقترحتُ أن تأمر الجمعية العامة بإجراء استعراض شامل لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بغية تعزيز استقلاله وسلطته، فضلا عن تعزيز خبراته وقدراته. وآمل أن تتخذ الجمعية العامة إجراء عاجلا بشأن هذا الاقتراح[2].

---

(١) وذلك فى الفقرة٩٥ من تقرير الفريق رفيع المستوى والتى سبق ذكرها فى الإشارة السابقة .

(٢) يراجع من الفقرة ١٨٤ إلى الفقرة١٩٢من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة " فى جو من الحرية أفسح : نحو تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع " موقع
http://www.un.org/arabic/largerfreedom/part4.html

تحديث ميثاق الأمم المتحدة:

لقد بين التقرير أن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مازالت صحيحة بكل معنى الكلمة، ولا يزال الميثاق نفسه، عموما، يشكل أساسا صلبا لكل أعمالنا. ولا يزال فى جوهره الوثيقة التى صيغت فى سان فرانسيسكو منذ ستة عقود. لقد تحقق الكثير بإدخال تغيرات على الممارسة بدون الحاجة إلى تعديل الميثاق. وفى الواقع، لم يُعدل الميثاق فى تاريخ المنظمة سوى مرتين - مرة لتوسيع عضوية مجلس الأمن وأخرى لتوسيع عضوية المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

وعلى الرغم من ذلك، تعمل الأمم المتحدة الآن فى عالم يختلف اختلافا جذريا عما كان عليه العالم عام ١٩٤٥، وينبغى للميثاق أن يعكس حقائق اليوم. وعلى وجه الخصوص، قد آن الأوان لإزالة فقرات "الدولة المعادية" التى تخطاها الزمن، فى المادتين ٥٣ و ١٠٧ من الميثاق، كما أن مجلس الوصاية قام بدور حيوى فى الارتقاء بمعايير الإدارة فى الأقاليم التى كانت تحت الوصاية وفى تعزيز العملية الأوسع المتمثلة فى إنهاء الاستعمار. ولكن عمله اكتمل منذ زمن طويل. وبناء على ذلك، ينبغى حذف الفصل الثالث عشر "مجلس الوصاية" من الميثاق، ولأسباب مماثلة ينبغى حذف المادة ٤٧ المتعلقة بلجنة أركان الحرب، وكذلك حذف جميع الإشارات إلى هذه اللجنة فى المواد ٢٦ و ٤٥ و ٤٦[١].

(١) يراجع من الفقرة ٢١٦ إلى الفقرة ٢١٩ من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة " فى جو من الحرية أفسح : نحو تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع " موقع
http://www.un.org/arabic/largerfreedom/part4.html
ونفس الاقتراحات قد وردت فى تقرير الفريق رفيع المستوى (عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة) وجاءت كما يلى فى الفقرات التالية من التقرير :
٩٧ - إلى جانب أى تعديل للمادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة يتطلبه الإصلاح المقترح لمجلس الأمن، يوصى الفريق بإدخال التعديلات المتواضعة التالية فى الميثاق:
٩٨ - تتسم المادتان ٥٣ و ١٠٧ (فى إشاراتهما إلى دول الأعداء) بالتقادم وينبغى تنقيحهما.
٩٩ - ينبغى حذف الفصل الثالث عشر ("مجلس الوصاية").
١٠٠ - ينبغى حذف المادة ٤٧ ("لجنة أركان الحرب")، وكل إشارة إلى هذه الهيئة فى المواد ٢٦ و ٤٥ و ٤٦ .
١٠١ - ينبغى لجميع الدول الأعضاء أن تلتزم مجددا بمقاصد الميثاق ومبادئه وبتنفيذها بعزم ثابت، وأن توفر إلى جانب الإرادة السياسية ما يلزم من موارد. والقيادة المخلصة داخل الدول وبينها هى السبيل الوحيد إلى تحقيق الأمن الجماعى الفعال للقرن الحادى والعشرين وصوغ مستقبل مضمون وآمن فى آن معا.

المبحث الرابع

العقبات القائمة أمام إصلاح الأمم المتحدة

ورغم كل ما بذل من جهود لإصلاح الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن،بيد أنه يبقى أمام هذه الجهود كثير من العقبات والصعوبات التى ينبغى على دول العالم أجمع العمل على إزالتها ووضع الحلول الصحيحة بشأنها ، وأهم هذه العقبات[1] :

الصراعات الدولية المعاصرة : فالبيئة الدولية اليوم تمتلئ بالصراعات الدولية الحامية بين مختلف أطرافها، فهناك الخلافات الحادة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكثير من دول العالم مثل إيران ، وكوريا الشمالية ، وسوريا ، ولبنان وكوبا ، فضلا عن العراق المحتلة له، كما توجد مشكلات حادة داخل الأمم المتحدة نفسها أيضا بسبب التحقيق الذى جرى فى قضية النفط مقابل الغذاء ، الذى أثبت تورط وفساد كثير من المسئولين فى الأمم المتحدة .

- رغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى الهيمنة على الأمم المتحدة : فلقد استغلت الولايات المتحدة الضعف الحالى للمنظمة الدولية وأمينها العام وحاولت فرض أجندتها التى تتوافق مع سياستها ومصالحها العالمية ، وتحول الصراع فى التفاوض لإصلاح الأمم المتحدةبين أجندة واشنطن للهيمنة من ناحية وأجندة الأمم المتحدة ودول العالم من ناحية أخرى .

ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد إصلاح الأمم المتحدة ، لكن على الطريقة الأمريكية ، ووفق أجندة مصالحها الخاصة ، وإلا ستقطع التمويل عنها ، (٣٠٪ من ميزانية الأمم المتحدة) وقد صدرت تصريحات واضحة لرئيس البعثة الأمريكية الدائمة لدى الأمم المتحدة السفير " جون بلتون " ، تفيد قطع التمويل عن الأمم المتحدة مالم تبلغ واشنطن غايتها منها .

---

(١) أبو بكر الدسوقى ، سنون عاما على الأمم المتحدة.. العقبات أمام الإصلاح ، السياسة الدولية، العدد ١٦٢، أكتوبر ٢٠٠٥، المجلد ٤٠ ، ص ١١٨ .

- تباين رؤى ومواقف الدول بخصوص الإصلاح : فلقد أظهرت المناقشات التى دارت حول إصلاح الأمم المتحدة ، أن الدول متباينة فى مواقفها ومطالبها، فمطالب الجنوب (الدول الفقيرة) تتناقض مع مطالب الشمال (الدول الغنية) فالدول النامية الفقيرة تطالب بمساهمة الغرب فى عمليات التنمية ، وإلغاء الديون، وتقديم المساعدات . بينما الدول الغنية ترغب فى التخلى عن مساعداتها ، وتطالب بدعم مبادرات القطاع الخاص وتعزيز إجراءات المحاسبة ، والقضاء على الفساد هذا فضلا عن تباين الرؤى بخصوص صور الإرهاب فى العالم ، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد إدانة الإرهاب بكل صوره دون تفرقة بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ، فى حين ترى الدول الإسلامية وضع تعريف محدد للإرهاب لا يستثنى إرهاب الدولة ، ولا يجرم أو يحرم المقاومة المحظورة.

الخاتمة

وبعد دراسة الجهود الدولية التى قدمت لإصلاح الأمم المتحدة ، من خلال تقرير الفريق رفيع المستوى المعنى بالتحديات والتهديدات والذى جاء بعنوان " عالم أكثر أمنا : مسئوليتنا المشتركة " ، وكذلك تقرير الأمين العام الحالى للأمم المتحدة الذى أعده كجدول أعمال لقمة العالم التى عقدت بمناسبة مرور ستين عاما على إنشاء الأمم المتحدة فى الفترة ١٤-١٦ من سبتمبر ٢٠٠٥ بمقر الأمم المتحدة بنيويورك ، وكان بعنوان " فى جو من الحرية أفسح : نحو تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع " ، نستطيع أن نرصد النتائج التالية :

أولا : إن الأمم المتحدة قد تراجعت عن أداء دورها وخاصة فى العقد الأخير من القرن الماضى ، وكان من أهم مظاهر هذا التراجع والتدهور القضايا التالية:

ـ القضية الفلسطينية بعد انتهاء الغزو العراقى للكويت ، حيث أصيب النظام الدولى بردة وانتكاسة شديدة بعد تحرير الكويت؛ لأنه لم يستطع أن يفعل لفلسطين على قدم احتلالها والعدوان عليها ، كما فعل للكويت .

ـ القضية الأفغانية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ حيث بدأت الولايات المتحدة الحرب ضد الإرهاب بضرب أفغانستان ونظام طالبان ، وعجزت الأمم المتحدة حتى عن إدانة هذا العدوان الأمريكى .

ـ القضية العراقية مارس ٢٠٠٣ : حيث قامت الولايات المتحدة بالاعتداء على العراق فى مسلسل محاربة الإرهاب ، وعجزت الأمم المتحدةعن أداء دورها والقيام بمهامها .

ثانيا : مع وجود التدهور فى حياة الأمم المتحدة إلا إننا لا نستطيع القول بضرورة الإجهاز على منظمة الأمم المتحدة ؛ لأن الإبقاء عليها يعد أمرا ضروريا فى الحياة الدولية حتى يصل المجتمع إلى ماهو أقوى منها ، خاصة وأن المجتمع الدولى فى حاجة دائمة إلى من ينظم شئونه ويرعى أموره ، ولو كان من الواجب إلغاء كل شئ

فشل فى بعض مهامه ، فلن يوجد لنا فى حياتنا إلا أشياء قليلة جدا نجحت فى كل جانب ، أو لن يوجد شيئا أصلا .

ثالثا : نتيجة للقول بالإبقاء على الأمم المتحدة تعالت صيحات الإصلاح من قبل الأمين العام السابق والحالى لهذه المنظمة ، ولدراسة هذه المسألة أعلن الأمين العام الحالى فى مبادرة رسمية بتاريخ ٤ من نوفمبر ٢٠٠٣ عن أسماء فريق رفيع المستوى للوقوف من خلاله على التحديات والإصلاحات الخاصة بالأمم المتحدة ، وقد قدم هذا الفريق تقريره بعنوان : " عالم أكثر أمنا : مسئوليتنا المشتركة " . وفى ضوء هذا التقرير أيضا أعد الأمين العام الحالى كوفى عنان تقريرا آخر كان بمثابة أجندة إصلاح للأمم المتحدة ، واعتبر كجدول أعمال لقمة العالم ٢٠٠٥ ، وكان بعنوان "فى جو من الحرية أفسح : نحو تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع " .وقد ناقشت القمة من خلاله عددا من القضايا ، ورأت تطوير بعض الأجهزة ، واستحداث البعض الآخر فى منظمة الأمم المتحدة، وكان من أهم هذه القضايا قضية استخدام القوة فى العلاقات الدولية ، وأهم هذه الأجهزة : جهاز مجلس الأمن والأمانة العامة ، واستحداث جهاز اللجنة الدولية لبناء السلام ، والمجلس الدولى لحقوق الإنسان .

رابعا : وعلى الرغم من هذه الجهود التى طرحتها قمة العالم ٢٠٠٥ ، غير أنه هناك كثيرا من العقبات التى لا تزال تقف أمام إصلاح الأمم المتحدة ، ولعل من أهم هذه العقبات : الصراعات الدولية المعاصرة ، ورغبة الولايات المتحدة فى الهيمنة على الأمم المتحدة ، وتباين رؤى ومواقف الدول من الدعوة إلى هذا الإصلاح .

* * *